



استخدام نظام CAMEL في تحليل (كفاية رأس المال والربحية والسيولة) لعينة من المصارف العراقية

م. م. صلاح عامر أبو هونه

أ. د. نوري عبد الرسول الخاقاني

المستخلص

يقوم البنك المركزي بممارسة أعمال الرقابة والتدقيق على المصارف التجارية باعتباره أعلى سلطة رقابية في البلد، والغاية من إجراء الرقابة بغية الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف وحماية حقوق المساهمين والمودعين، ومن أجل تحقيق مبدأ السلامة المصرفية يقوم البنك المركزي بتقييم الأداء المالي للمصارف من أجل تحديد عناصر القوة والضعف في النظام المالي لهذه المصارف، ومن نظم التقييم المتطورة هو نظام التقييم والتصنيف الأمريكي CAMEL ، ويتم تقييم وتصنيف المصارف التجارية وفقاً إلى مجموعة من المؤشرات الخاصة بالعناصر الخمسة المكونة لهذا النظام ، ويعتمد البحث في تقييم وتصنيف مصارف العينة الحكومية والخاصة من خلال التركيز على أهم مؤشرات الأداء المالي للمصارف والمتمثلة في كفاية رأس المال والربحية والسيولة ، ومن أهم نتائج التقييم التي تم التوصل إليها وجود تراجع في أداء المصارف الحكومية مقارنة بالمصارف الخاصة باعتماد المتغيرات الثلاثة أعلاه .

Abstract

The Central Bank of censorship work and checking on the commercial banks as the supreme supervisory authority in the country, and the purpose of the control procedure in order to maintain the integrity of the financial centers of banks and to protect shareholders and depositors' rights, in order to achieve the principle of banking safety the central bank to the financial performance of banks evaluate in order to identify the elements strengths and weaknesses in the financial system of these banks, and sophisticated evaluation systems is the evaluation system and the American classification CAMEL, are assessed and classified commercial banks, according to a set of indicators for the five constituent elements of this system, and supports research in the assessment and classification of government and private sample banks by focusing on the most important financial performance indicators for the banks and of capital, profitability and liquidity adequacy, and the most important results of the evaluation that has been reached and there is a decline in the performance of State-owned banks compared to private banks and the adoption of the three variables above.

المقدمة :

تعد المصارف التجارية من أكثر المؤسسات المالية التي تتأثر بتقلبات الأوضاع الاقتصادية ، والتي تنعكس على فعالية وكفاءة أداء هذه المصارف، كما شهدت العديد من دول العالم أزمات مصرفية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات ، وازدادت حدة تلك الأزمات اعتباراً من الأزمة المالية التي أصابت المكسيك في أواخر عام 1994 ، وكانت أكثر الأزمات المالية والمصرفية شدة هي أزمة دول جنوب شرقي آسيا في النصف الثاني من عام 1997 ، وأثرت تلك الأزمات على القطاع المالي والمصرفي مما أدى إلى خسائر العديد من المصارف وإفلاسها ، ونتيجة لذلك أخذت المصارف تسعى إلى تدعيم مراكزها المالية بالاعتماد على أحد الاتجاهات الحديثة في تأمين المصارف من المخاطر المختلفة ، واتجهت البنوك المركزية بالبحث عن أفضل الممارسات الدولية في الرقابة على المصارف وبشكل الذي يعمل على تطوير



أنظمة الرقابة المصرفية بما يزيد من فعالية وكفاءة العمل المصرفي بهدف تحقيق السلامة المالية للقطاع المالي والمصرفي ، وبالمقابل قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإصدار توجيهات للبنوك تقضي باستخدام مؤشرات من شأنها تمكين المؤسسات المالية من تحمل ومواجهة المخاطر التي تتعرض لها وتحقيق الاستقرار المالي.

ويعد نظام التقييم والتصنيف الأمريكي CAMEL هو احد أنواع الرقابة الوقائية القائمة على التفتيش الميداني من قبل أقسام الرقابة في البنوك المركزية والذي يركز على تقييم وتصنيف المصارف وفقاً إلى العناصر الخمسة المكونة لهذا النظام.

أولاً: أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من خلال التأكيد على استخدام مؤشرات الحيلة الجزئية المتمثلة في نظام CAMEL الذي يمثل احد أنظمة الرقابة المصرفية المهمة المستخدمة في تحديد مراكز الضعف والقوة لدى المصارف ، فضلاً عن تقييم أدائها المالي والمخاطر المرتبطة بأنشطتها الحالية والمستقبلية .

ثانياً : مشكلة البحث :

تتركز مشكلة البحث في إمكانية اعتماد نظام CAMEL في تقييم وتصنيف المصارف العراقية سواء كانت الحكومية أو الخاصة من قبل قسم الرقابة والتفتيش الميداني لدى البنك المركزي العراقي ، وذلك بالتركيز على أهم مؤشرات الأداء المالي للمصارف والمتمثلة في كفاية رأس المال والربحية والسيولة .

ثالثاً: أهداف البحث :

يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها :

1- التعرف على نظام التقييم والتصنيف الأمريكي CAMEL من حيث التطور والمميزات وعناصره الأساسية .

2- تطوير نظام الرقابة المصرفية لدى البنك المركزي العراقي وزيادة فاعليته وكفاءته بما يحقق السلامة المالية للقطاع المصرفي والمالي في العراق .

3- تقييم وتصنيف المصارف التجارية عينة البحث (الحكومية والخاصة)، وكشف وتحديد نقاط الضعف والقوة في أدائها المالي .

4- التأكيد على أهمية أيجاد مؤشرات تفصيلية أكثر لمتغيرات (كفاية رأس المال والربحية والسيولة) بما يلاءم طبيعة وعمل المصارف العراقية .

رابعاً : فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن اعتماد نظام CAMEL في تقييم وتصنيف المصارف العراقية سواء كانت الحكومية أو الخاصة يؤدي إلى تحديد مراكز القوة والضعف في أدائها المالي ، كما يعمل على تطوير كفاءة نظام الرقابة المصرفية لدى البنك المركزي العراقي بما يحقق الاستقرار في القطاع المصرفي والمالي.



خامساً : منهجية البحث :

استند البحث على المنهج الوصفي الذي يعتمد أسلوب التحليل للوصول إلى الهدف، فهو يحلل البيانات المالية للمصارف ومؤشرات الأداء المالي الخاصة بالمتغيرات (كفاية رأس المال والربحية والسيولة)، من أجل التعرف على مدى أهمية هذه المتغيرات ضمن إطار نظام CAMEL .

سادساً : حدود البحث :

يتخذ البحث الحدود المكانية والزمانية من خلال التركيز على المصارف العراقية (الحكومية والخاصة)، إذ تم اختيار مصرفين حكوميين هما الرافدين والرشد نظراً لعراقتهما هذين المصرفين والخبرة في مجال الصيرفة التجارية، وكذلك تم اختيار ثلاثة مصارف خاصة تمثلت في مصرف بغداد، ومصرف الشرق الأوسط، ومصرف الخليج التجاري، نتيجة التزام هذه المصارف بالمعايير الرقابية الدولية، ولها نشاط واسع على الساحة المصرفية العراقية، أما حدود الدراسة الزمانية تمثلت بالمدة الممتدة من (2004-2014)، بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لهذه المصارف خاصة الميزانية العمومية وكشف الأرباح والخسائر.

سابعاً : هيكلية البحث :

ومن أجل الوصول إلى أهداف البحث تم تجزئته إلى ثلاثة مباحث اختص المبحث الأول في الأسس النظرية لنظام التقييم والتصنيف CAMEL ، وتناول المبحث الثاني تحليل وتقييم وتصنيف المصارف الحكومية بناءً على متغيرات الدراسة الثلاثة (كفاية رأس المال، والربحية، والسيولة)، في حين تناول المبحث الثالث توضيح تجربة البنك المركزي العراقي في تقييم المصارف الخاصة فضلاً عن تقييم المصارف الخاصة عينة البحث وبالتركيز على المتغيرات الثلاثة (كفاية رأس المال، والربحية، والسيولة).

المبحث الأول - الإطار النظري لنظام التقييم والتصنيف الأمريكي CAMEL

يعتمد الجهاز المالي على مجمل النشاط الاقتصادي ، وهو كذلك يتأثر بالتغيرات الاقتصادية التي تصيب الاقتصاد ككل ، وقد بينت الكثير من حالات الأزمات المصرفية والمالية أن عوامل الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي على السواء هي المخاطر الأساسية التي تنتهي إلى الأزمات المصرفية والمالية ، وبالتالي يمكن تقييم هشاشة النظام المصرفي قبل وقوع الأزمة ، كما أن القدرة على رصد سلامة القطاع المالي تفترض وجود مؤشرات صالحة للكشف عن سلامة واستقرار الأنظمة ، وتسمى هذه المؤشرات بمؤشرات الحيلة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي ، وتعرف بأنها مجموعة من المؤشرات التي تدل على سلامة واستقرار النظام المالي وتساعد على تقييم قابلية القطاع المالي للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية ، وهي أيضاً تعمل كأداة للإنذار المبكر (EWS)(Early Warning System) في حالات تعرض الجهاز المصرفي والمالي للخطر⁽¹⁾ ، وتنقسم مؤشرات الحيلة الكلية أو ما يسمى أحياناً باختبارات الضغط (Stress- Testing) إلى نوعين هما :

1- مؤشرات الحيلة الجزئية : أو اختبارات الضغط الجزئية (Micro Stress Testing) وهذه المؤشرات تقوم بها إدارة الرقابة المصرفية بالبنك المركزي للتأكد من قدرة المصارف على العمل في الظروف الصعبة لكل مصرف على حده .



2- مؤشرات الحيلة الكلية : أو اختبارات الضغط الكلية (Macro Stress Testing) وهذه المؤشرات تقوم بها وحدة الاستقرار المالي وذلك بتأثير المؤشرات المالية بمتغيرات الاقتصاد الكلي لقياس مدى استقرار القطاع المالي عبر الزمن .⁽²⁾

وتحدث الأزمات المالية عندما يشير كلا النوعين من المؤشرات أعلاه إلى جوانب للضعف ، أي عندما تكون المؤسسات المالية ضعيفة ومهددة بصدمات الاقتصاد الكلي ، وتعتمد مؤشرات الحيلة الجزئية على ستة مؤشرات تجميعية أساسية تعرف بإطار (CAMELS) والمتمثلة في (كفاية رأس المال ، وجودة الأصول ، الإدارة ، والربحية ، السيولة ، الحساسية لمخاطر السوق)، ويضاف إليها مؤشرات خاصة بالسوق وهي لا تدخل ضمن إطار CAMELS ، أما بالنسبة لمؤشرات الاقتصاد الكلي فمن بينها بيانات النمو الكلية والنمو في القطاعات ، اتجاهات ميزان المدفوعات ، مستوى التضخم ودرجة تقلبه ، أسعار الفائدة والصرف ونمو الائتمان ، وتغير أسعار الأوراق المالية والعقارات ، وقابلية الأنظمة المالية للإصابة بعدوى الأزمات .⁽³⁾

المطلب الأول: الأسس النظرية لنظام التقييم المصرفي CAMEL أولاً: نشأة نظام CAMEL وتطوره:-

يرجع تاريخ الأزمات المالية العالمية التي تضم الأزمات المصرفية وأزمات سعر الصرف إلى أواخر القرن التاسع عشر، وتبلورت في أزمة الكساد الكبير في السنوات (1929 - 1933)، وخلال العقد الثمانينات والتسعينات عانت الكثير من الدول سواء الصناعية أو النامية أو دول التحول من التخطيط المركزي الاشتراكي إلى اقتصاد السوق إلى الأزمات وبدرجات متفاوتة، وكان على بعض الدول أن تعيد هيكلة نظامها المصرفي لدرجة أدت إلى تدخل الحكومات لدعم المصارف التي تشهد خسائر ضخمة.⁽⁴⁾

ومن أوائل الدول التي استعملت معايير الإنذار المبكر الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام 1933، وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من (4000) مصرف محلي، وكان ذلك احد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية إذ تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتراجع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم، ثم حدث انهيار مماثل في عام 1988 وأدى إلى فشل (221) مصرفاً⁽⁵⁾، ومنذ عام 1979 استخدم البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي نظام (camels) في تقييم أداء المصارف الأمريكية، وبنفس الوقت أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك العديد من الأسئلة حول مصداقية هذه الطريقة في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللون الاقتصاديون إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذه الطريقة في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعاً، كما أثبتت الدراسات أيضاً مقدرة هذه الطريقة على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار⁽⁶⁾، وأن نظام (CAMELS) لم يصل بصيغته الحالية إلا بعد مراحل من التطور والتغيير كغيره من الأنظمة ويمكن تلخيص ذلك التطور في ثلاثة مراحل كالآتي:-



المرحلة الأولى:- نظام CAEL

يعتبر هذا النظام أداة للرقابة المصرفية المكتبية (Off – Site Supervision)، ويعتمد على تحليل البيانات المالية ربع السنوية المرسلة من قبل المصارف إلى البنك المركزي، ومن ثم عمل تقييم وتصنيف ربع سنوي استناداً على أربعة عناصر من العناصر الخمسة لمعيار (CAMELS) تتمثل في (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، الربحية، السيولة) ولا يشمل المعيار المذكور عنصر الإدارة⁽⁷⁾، وضمن أدبيات الرقابة المصرفية وردت ثلاث من الخصائص والمميزات التي يمتاز بها هذا النظام وكالاتي:-⁽⁸⁾

1- يعد أداة للإنذار المبكر وتحديد مواطن الضعف في المصارف ومؤشراً للتفتيش الميداني عبر طريقة CAEL وبالتالي فهو مكمل لمعيار CAMEL وليس بديلاً عنه.

2- تعتمد عليه السلطات في اتخاذ القرارات الرقابية اللازمة في حالة مضي ثلاثة أرباع أو أكثر من تاريخ تقرير (CAMEL) نسبة للتغير المتوقع حدوثه في الموقف المالي بالمصرف المعني خلال تلك الفترة.

3- يمكن عمل تقييم موحد للمصارف مجتمعة في تاريخ محدد على عكس معيار (CAMEL) الذي يعتمد على التقييم في تاريخ التفتيش مما يصعب معه عمل تقييم شامل للمصارف في تاريخ محدد.

المرحلة الثانية: نظام CAMEL:-

هو عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعد هذا المعيار احد الوسائل الرقابية المباشرة (On – Site Supervision) التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، وتعتمد السلطات النقدية على الأخذ بنتائج معيار (CAMEL) أكثر من معيار (CAEL) والاعتماد عليها في القرارات الرقابية لأنها تمثل الواقع الحقيقي لموقف المصرف⁽⁹⁾، وهذا المعيار يحتل مساحة واسعة ضمن نظام الإنذار المبكر (Early Warning System) إذ يمكن السلطات النقدية وإدارة المصرف من معرفة قرب احتمال فشل المصرف في المستقبل، ويتم أعلام إدارة المصرف (المحتمل للإفلاس في المستقبل) بضرورة إعادة النظر وتصحيح السياسات المتبعة في إدارة المصرف لتجنب الوقوع في مشكلة الإفلاس، ويتم استخدام أسلوب تحليل (Logit) و (Plobit) في نموذج CAMEL الذي يتضمن خمسة عناصر رئيسية وهي (كفاية رأس المال، نوعية الموجودات، نوعية إدارة المصرف، القابلية الايرادية، ومركز السيولة)، والبنوك المركزية في العديد من الدول تستخدم نظام CAMEL بمثابة وسيلة لحماية المصارف وكما هو الحال في المملكة المتحدة وتايلند⁽¹⁰⁾، ويمكن تلخيص أهم مميزات نظام CAMEL واستخدامه كوسيلة للرقابة المصرفية الميدانية في النقاط الآتية:⁽¹¹⁾

- 1- تصنيف المصارف وفق معيار موحد.
- 2- اختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمسة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للمصرف.
- 3- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير.



4- توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش.

5- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي كاملاً وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقياً لكل مصرف ولكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسياً لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الخمسة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.

6- يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش.

7- يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسلّة بواسطة المصارف للبنك المركزي ومدى مصداقية المراجع.

8- يقلل من نسبة الوقوع في أخطاء التصنيف التي قد تحدث في حالة استعمال معيار CAEL بسبب غياب الشفافية باعتماده على البيانات الواقعية المستقاة من مصادرها الحقيقية في التفتيش البياني.

المرحلة الثالثة: نظام CAMELS:-

تم تطوير معيار CAMELS بإدخال بعض التعديلات وجعله أكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي، وذلك باستنباط نموذج يساعد السلطات النقدية على عمل تقييم وتصنيف داخلي لفروع المصارف التجارية، وقياس مستوى كفاءة الأداء المالي لفروعها بدلاً من الاعتماد على الربحية كمعيار لقياس أداء الفروع، تطبيقاً لمبدأ الرقابة الذاتية التي تسعى المصارف إلى تفعيله استجابة لمعايير لجنة بازل الثانية، إذ يقوم كل مصرف بتقييم نفسه بنفسه ويقف على حقيقة موقفه المالي قبل أن يتم تقييمه بواسطة البنك المركزي⁽¹²⁾، ومن أهم الإضافات على هذا النظام هو إضافة عنصر الحساسية لمخاطر السوق (Sensitivity of Market Risk)، من أجل تحليل وتصنيف مخاطر البنوك التي تتعرض لها، وبذلك أصبح هذا النظام متكاملًا من حيث العناصر الستة كما يعد من أهم مؤشرات الحيلة الجزئية⁽¹³⁾، وبموجب هذا النظام يجري تقييم المصارف على أساس عناصر الأداء التي تتضمن (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، الربحية، السيولة، والحساسية لمخاطر السوق)، وتبلغ المصارف بنتائج التصنيف لاتخاذ الإجراءات التصحيحية، وتعد نتيجة التصنيف سرية لذلك تقتصر على السلطات الرقابية حتى لا يؤثر نشرها على ثقة المودعين في المصارف الأمر الذي يساهم في سحب الودائع من النظام المصرفي ويؤدي إلى فشله وانهياره ككل، ويبقى الهدف الأساسي من استخدام نظام التقييم المذكور هو تحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط الضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة لمعالجة الأمر⁽¹⁴⁾.

ثانياً: مفهوم نظام التصنيف الأمريكي CAMELS: وخصائصه:-

يعرف مؤشر CAMELS بأنه عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، علماً أن هذا المؤشر استعمل منذ عام 1979 بواسطة خمس جهات رقابية في الولايات المتحدة الأمريكية بما فيها البنك الاحتياطي الفدرالي، وكذلك عرف بأنه " نظام رقابي لتقويم سلامة المؤسسات المالية على أساس موحد بهدف تحديد المصارف التي تتطلب تركيز وانتباه وعناية إستراتيجية خاصة " ويوضح هذا التعريف الاتجاه الشمولي الموحد لتصنيف وتحديد المصارف ذات المشاكل، عندما تقوم السلطات الرقابية المصرفية بتقييمه اعتماداً على ستة عوامل لإدارة المخاطر التي تواجهه بالتركيز



على العناصر أو العوامل التي يتم الاعتماد عليها في إجراء عملية التقويم أو التصنيف للمصارف ضمن النظام المالي منصراً إلى إدارة المخاطر الكامنة في تلك العناصر وكيفية التصدي لها⁽¹⁵⁾، ويمكن تلخيص أهم مميزات وخصائص نظام التصنيف الأمريكي CAMELS المستخدم في تقويم أداء المصارف من خلال النقاط التالية:-⁽¹⁶⁾

- 1- إن هذا النظام يعتمد أسلوباً قائماً على تقييم وتصنيف جميع المصارف وفق معيار واحد.
 - 2- يهدف هذا المعيار إلى بناء نموذج قياسي للتنبؤ استناداً إلى بيانات المصارف المالية ومؤشراتها الرقابية.
 - 3- يمثل بعداً وقائياً لموقف المصرف المالي ويستشعر المشكلات التي قد يتعرض لها إذا ما استمر في أدائه وسياساته الإدارية والمالية المتبعة حالياً، بالشكل الذي يمكن السلطات الرقابية من إصدار التوجيهات المناسبة قبل وقت كافٍ للحيلولة دون تعرض المصرف للمشكلة المتنبأ بها.
 - 4- يساعد هذا النظام متخذي القرار في تحقيق مناعة ضد مخاطر الصدمات المالية المرتبطة بالتطورات السالبة واتخاذ إجراءات وقائية مانعة لحدوث تلك المخاطر أو الحد من الآثار المترتبة عليها وتقليل الخسائر الناجمة لأدنى حد ممكن، أن لم يكن هناك إمكانية لتجنب كامل أخطارها مع الاستفادة من دروسها في تجنب مثل هذه المخاطر لاحقاً.
 - 5- يعتمد نظام CAMELS في تقييم عناصر أداء المصارف على مجموعتين من العوامل هما:⁽¹⁷⁾
 - عوامل كمية (Quantitative): والتي يمكن قياسها كمياً من خلال مجموعة من المؤشرات المالية التي تعتمد على البيانات المالية للمصرف.
 - وعوامل نوعية (Qualitative): وهذه تخضع للتقدير والتقييم الشخصي للمفتش الذين يقومون بالجولات التفتيشية ويقيمون المخاطر في المصارف.
 - 6- إن هذا النظام قائم على التفتيش الميداني على فروع المصارف المحلية والرئيسية، ويتولى عملية التفتيش أقسام الرقابة التابعة إلى السلطات النقدية من خلال التركيز على العناصر الستة المكونة لهذا النظام.⁽¹⁸⁾
 - 7- يعد نظام التصنيف الأمريكي CAMELS أمراً سرياً من قبل البنك المركزي ويتم الإفصاح عن تصنيف المصرف لمجلس إدارة المصرف والإدارة العليا في المصرف من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة.
 - 8- ونتيجة اعتماد هذا النظام في التقييم والتصنيف على مقاييس كمية رقمية لذا يتطلب من الإدارات المصرفية ضرورة الالتزام بمعايير الشفافية والإفصاح عن كافة المعلومات الواردة في البيانات والتقارير الدورية والحسابات الختامية وإن تكون منظمة وفق أحدث النظم والمبادئ الدولية المقررة.
- ثالثاً: مستويات التصنيف لنظام التقييم CAMELS:-**

بغية الوصول إلى نتائج سليمة ودقيقة للتحليل الذي يتم القيام به يتطلب نظام التقييم المصرفي الموحد إجراء تصنيف رقمي لكل مصرف بالاستناد إلى العناصر الست الأساسية، ويحدد لكل عنصر تصنيف رقمي من (1 إلى 5)، حيث يكون التصنيف (1) الأفضل والتصنيف (2) الأدنى ويتم تحديد التصنيف



النهائي للمصرف من خلال المتوسط الحسابي لمؤشرات التقييم والتي تستند إلى تقييمات كل عنصر رئيسي من العناصر المذكورة والتي تأخذ في الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في تقييمات العناصر المكونة لها. (19)

ويمكن ترتيب مستويات تصنيف المصارف طبقاً لنظام CAMELS على النحو الآتي:

1- المستوى الأول: أداء قوي (Strong) ويمثل أعلى مستوى يمكن أن يصل إليه المصرف وتتميز المصارف التي تقع ضمن هذا التصنيف بأنها سليمة بصورة أساسية في معظم النواحي وتعتبر ذات إدارة راسخة وإن قدرتها على الصمود أمام التحديات جيدة باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة، وإن نقاط الضعف طفيفة جداً ويمكن معالجتها، إلا أن ذلك يتطلب وجود إشراف رقابي كحد أدنى لضمان استمرارية وصلاحية السلامة المصرفية الأساسية. (20)

2- المستوى الثاني: أداء مرضي (Satisfactory) توصف المصارف التي تقع في هذا التصنيف على أنها مصارف سليمة نسبياً من النواحي المالية ومستقرة، كما إنها تكون ممثلة ومتوافقة بشكل جوهري مع القوانين والتشريعات واللوائح التنظيمية التي تحكم الصيرفة التجارية، وفي حالة وجود بعض القصور في نشاطها المصرفي فإنها قادرة على معالجة السلبات بسرعة فائقة. (21)

3- المستوى الثالث: أداء معقول أو مقبول (Fair) أما المصارف التي يكون تقييمها ضمن هذا المستوى فهي تواجه نقاط ضعف عديدة بشكل عام من شأنها أن تعرض المصرف إلى مزيد من المخاطر وتقلل من قدرته على تحمل تقلبات السوق، مما يستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها في إطار زمني مقبول، فقد يؤدي استمرارها إلى ظهور مشاكل بارزة في الملاءة والسيولة المصرفية، كما يتطلب من البنك المركزي اتخاذ إجراءات إدارية مناسبة وتقديم إرشادات واضحة للإدارة لتحديد وتلافي نقاط الضعف تلك، بمعنى أن هذا التصنيف يحتاج إلى رقابة ومتابعة من قبل البنك المركزي باستمرار. (22)

4- المستوى الرابع: أداء هامشي أو حدي (Marginal) أما المصارف التي يتم تصنيفها ضمن هذا المستوى فإنها تعاني من ضعف خطير في النواحي المالية والإدارية وتكون غير قادرة على تحمل تقلبات السوق وتحتاج هذه المصارف إلى إجراءات فورية لتصويب أوضاعه ويتطلب رقابة لصيقة (Close Supervisory)، وفي الوقت نفسه يضم هذا المستوى مجموعة من المصارف التي لا تلتزم بالقوانين والأنظمة والتشريعات وبالتالي إمكانية تعرض المصرف إلى تهديدات كبيرة في جانب الملاءة المصرفية تؤدي إلى التصفية الإجبارية وإعادة تنظيم المصرف، مما يضطر البنك المركزي الطلب من هذه المصارف باتخاذ إجراءات وخطوات من شأنها تعديل أوضاعه بسرعة، والمصارف بهذا التصنيف تحتاج إلى رقابة جادة وإجراء علاجي خاص بها. (23)

5- المستوى الخامس: أداء غير مرضي (Unsatisfactory) المصارف التي تقع ضمن هذه الفئة تعاني وبشكل كبير من ممارسات غير آمنة وغير متينة وتعاني أيضاً من ضعف كبير في الأداء، وضعف في إدارة المخاطر بالنسبة إلى حجم المصرف ودرجة تعقيده وحجم المخاطر لديه، وتشكل قلقاً كبيراً للسلطات الرقابية، أن حجم ودرجة حدة المشاكل تقع خارج إطار قدرة



الإدارة لضبطها ولتصحيحها وتحتاج هذه المصارف إلى مساعدات طارئة إذا ما أريد لها الاستمرار في نشاطها، كما تحتاج أيضاً إلى رقابة مستمرة واحتمالية فشل هذه المصارف تكون كبيرة. (24)

ثالثاً: عناصر نظام CAMELS ومقوماته:-

أن مؤشرات الحيلة الجزئية تعتمد على ستة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية وهي تعرف بإطار (CAMELS)، وتستخدم السلطات الرقابية هذه العناصر أو المكونات الأساسية لتقويم الأمان والسلامة المالية للمصارف معتمدة على درجة (Score) (25)، والأحرف الأولية لهذه العناصر تشير إلى كلمة CAMELS، إذ يشير حرف (C) إلى كفاية رأس المال (Capital Adequacy)، وحرف (A) يرمز إلى جودة الأصول (Asset Quality)، وحرف (M) يشير إلى الإدارة (Management)، وحرف (E) يشير إلى كفاءة الربح (Earning Profit)، وحرف (L) يرمز إلى السيولة (Liquidity)، وحرف (S) يشير إلى الحساسية لمخاطر السوق (Sensitivity of Market Risk) (26)، وفيما يلي عرض موجز لكل عنصر:

1- كفاية رأس المال: Capital Adequacy:-

تحدد مؤشرات كفاية رأس المال (Capital Adequacy Indicators) صلاية المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تصيب بنود الميزانيات العمومية لهذه المؤسسات، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة، وتتعدى مؤشرات كفاية رأس المال احتساب المخاطر ضمن بنود الميزانية إلى بنود خارج الميزانية (Off Balance Sheet Items) مثل المتاجرة في المشتقات (Financial Derivatives). (27)

أن المصارف التي تتمتع بنسبة جيدة من ملاءة رأس المال تكون قادرة على امتصاص والحد من المخاطر التي يتعرض لها المصرف، وهذا ما دعا الهيئات والمؤسسات الرقابية مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية الاهتمام بتحديد الحد الأدنى المطلوب لكفاية رأس المال والذي يعرف بقسمة رأس المال الأساسي على الأصول المرجحة بالخاطر داخل وخارج الميزانية العمومية للمصرف، وما يثير قلق المؤسسات الرقابية هو تلك المصارف التي لا تتوفر لديها مقومات الأمان والسلامة المالية متمثلة في انخفاض نسبة كفاية رأس المال والذي رافق مع تحديد تلك النسبة والبالغة (8%) حسب مقررات لجنة بازل الثانية مما تكون أكثر عرضة للمخاطر المصرفية، بينما المصرف التي تكون فيها ملاءة رأس المال عالية تتمكن بسهولة من استيعاب الخسائر المحتملة في نشاطها الائتماني وأكثر عرضة للبقاء في الصناعة المصرفية، ويعتمد تصنيف وتقييم رأس المال المصرف على مجموعة من العوامل التالية (حجم المصرف، جودة رأس المال، جودة الأصول، النمو في رأس المال يتم بشكل مخطط، إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال). (28)

2- جودة الأصول: Asset Quality

أن تصنيف نوعية الموجودات يُظهر حجم المخاطر الحالية والمستقبلية المتعلقة بالإقراض، ومحفظة الاستثمار والعقارات المستملكة، ونشاطات خارج الميزانية، كذلك فإن التصنيف يُظهر مقدرة الإدارة على



تحديد وقياس ومراقبة وضبط المخاطر، وان تقييم نوعية الموجودات يجب أن يأخذ في الاعتبار كفاية مخصصات الديون، والمخاطر التي تؤثر على قيمة الاستثمارات مثل المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق والسمعة والإستراتيجية والتقييد بالأنظمة.⁽²⁹⁾

3- الإدارة: Management

وفي هذا المكون من مكونات نظام التقييم الأمريكي (CAMELS) يتم التأكيد على مدى كفاءة المستويات الإدارية المختلفة، وكذلك مدى الالتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية، ومدى سلامة نظم الرقابة الداخلية والالتزام العاملين بها، فضلاً عن التأكد من قدرة المصرف على التخطيط والتأقلم مع التغيرات الطارئة في الظروف المحيطة بما يحافظ على سلامة المصرف وزيادة قدرته على النمو.⁽³⁰⁾

4- الربحية: (Earnings)

وهنا يتم تقييم مقدرة إيرادات المصرف على مواجهة الخسائر وتدعيم كفاية رأس المال، والاتجاه الزمني للإيرادات والمقارنة مع المؤسسات المماثلة، وجودة تركيبة صافي الدخل، ومدى الاعتماد على التمويل الحساس لسعر الفائدة، ومدى كفاية المخصصات والدرجة التي تساهم بها البنود غير العادية، وعمليات الأسهم والآثار الضريبية على صافي الدخل، ويتم تحليل جودة الإيرادات ومقارنتها بالسنوات السابقة كما يتم احتساب بعض النسب مثل (معدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حقوق المساهمين، ونسبة المصاريف التشغيلية إلى مجموع الإيرادات،... الخ).⁽³¹⁾

5- السيولة: Liquidity

عند تقييم سيولة المصرف يجب الأخذ بنظر الاعتبار المستوى الحالي للسيولة، وكذلك الحاجة المستقبلية للسيولة نظراً للاحتياجات التمويلية، فضلاً عن مستوى إدارة السيولة لدى المصرف مقارنة مع حجم ودرجة تعقيده وحجم المخاطر، وبشكل عام فإن إدارة السيولة لدى المصرف يجب أن تكون قادرة على الإبقاء على مستوى كاف من السيولة لمقابلة التزامات المصرف في الوقت المناسب، وعند تقييم السيولة يتم فحص المكونات المتمثلة في نسبة الاستثمارات القصيرة الأجل إلى إجمالي الموجودات، ومدى كفاية مصادر السيولة إزاء الاحتياجات الحالية والمستقبلية والطارئة، ومدى التزام المصرف بنسب السيولة التي تقررها السلطة النقدية.

6- الحساسية لمخاطر السوق: Sensitivity of Market Risk

تعكس الحساسية لمخاطر السوق التغيرات في سعر الفائدة وسعر الصرف وأسعار الأوراق المالية، التي تؤثر سلباً في الوضع المالي للمصرف، وفي ظل التطورات والتحديات التي تشهدها الصناعة المصرفية، لا بد من التركيز على حساسية هيكل الموجودات والمطلوبات وصافي الأرباح للتغيرات العكسية في أسعار الفائدة وأسعار الصرف والأسهم.⁽³²⁾



المبحث الثاني

استخدام نظام CAMEL في تحليل وتقييم (كفاية رأس المال والربحية والسيولة) للمصارف الحكومية

يتم تقييم وتصنيف مصارف العينة من خلال التركيز على ثلاثة عناصر أساسية متمثلة في كفاية رأس المال والربحية والسيولة، والسبب في ذلك يعود إلى تطابق متغيرات الدراسة مع عناصر نظام CAMEL المتبع من قبل البنك المركزي العراقي، من جانب آخر أن عدم اعتماد البنك المركزي نظام CAMELS في تقييم وتصنيف المصارف الخاصة العراقية يعود إلى عدم وجود قاعدة من البيانات الخاصة بالمخاطر التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم المصارف الخاصة من حيث الحساسية اتجاه مخاطر السوق، مما اضطر البنك المركزي إلى التعاقد مع شركة ارنست لغرض تقييم المصارف، وفعلاً تم إجراء عملية التقييم لـ (17) مصرفاً وفق نظام CAMELS وكانت المصارف التي حصلت على تصنيف جيد ثلاثة مصارف، وحصلت ثمانية مصارف عراقية على تصنيف عادل، أما المصارف التي حصلت على تصنيف حدي فهي ستة مصارف مع استثناء مصرفين من التقييم هما الاقتصاد والوركاء.⁽³³⁾

تشارك مقررات لجنة بازل مع نظام التقييم والتصنيف الأمريكي CAMEL في كونهما الاثنان يمثلان احد أوجه الرقابة المصرفية، التي تهدف بشكل عام إلى الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي، وضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي، فضلاً عن حماية حقوق المودعين، كما أن مقررات بازل تشترك مع نظام CAMEL في معيار كفاية رأس المال، والجانب الأهم أن نظام CAMEL هو احد أنواع الرقابة الوقائية القائمة على التفتيش الميداني من قبل أقسام الرقابة في البنوك المركزية والذي يركز على تقييم وتصنيف المصارف وفقاً إلى العناصر الخمسة المكونة لهذا النظام.

يمارس البنك المركزي العراقي أعمال الرقابة المصرفية إذ أجاز قانون البنك القديم المرقم (64) لسنة 1976، واختص الباب الخامس من القانون المذكور بتنظيم أعمال المصارف وأحكام الرقابة عليها والذي عدل بالقانون رقم (12) لسنة 1991 الذي سمح بموجبة للقطاع الخاص من إنشاء مصارف أهلية في العراق، وقد صاحب التطورات التي حدثت ما بعد 2003 بضمنها التطورات التي حصلت في القطاع المصرفي وانتقال الاقتصاد العراقي من نظام الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد آلية السوق والانفتاح على كل العالم بكل ما يحمله من متغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية وتقنية، وبناءً على ذلك حاول البنك المركزي متابعة تلك التطورات الحاصلة في هذا القطاع والعمل على تحقيق السلامة المالية من التعرض إلى الأزمات والمشاكل المالية وفي سبيل ذلك أخذت تحتل الرقابة على المصارف الخاصة أسبقية من منهاج البنك المركزي.⁽³⁴⁾

فالبنك المركزي العراقي يفحص ويراقب أداء المصارف ليتعرف على مستوى أدائها ويقدم لها التوجيهات والإرشادات والمتابعة في طبيعة سياساتها ونشاطاتها بهدف المحافظة على السلامة المالية للنظام المصرفي وتحديد المصارف التي تعتبر متعثرة أو ضعيفة الأداء لغرض متابعتها وحمايتها من التعرض للفشل أي أن البنك المركزي يقيم ويحدد المركز المالي والأداء المالي لكل مصرف⁽³⁵⁾، وتعزيز هذا الدور الرقابي للبنك المركزي نصت عليه اغلب بنود قانون البنك المركزي الجديد رقم (56) لسنة 2004 وكذلك قانون المصارف العراقية رقم (94) لسنة 2004، ومن الأساليب التي يعتمد عليها البنك



المركزي في ممارسة هذا الدور تمثل بالرقابة الميدانية من خلال القيام بزيارات ميدانية للمصارف للتأكد من التزامها بالقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة وفق خطة تفتيش مقررة سابقاً من قبل البنك المركزي العراقي، ومن الإجراءات التي اعتمدها البنك في هذا المجال إعداد دليل تفتيش في ضوء وسائل الرقابة الحديثة من خلال تطبيق المعيار الوطني لتصنيف المصارف وفقاً لنظام (CAMEL) باعتماد الأساليب النوعية والكمية. (36)

وأعلن البنك المركزي العراقي عن تطبيق النظام الأمريكي للتقييم (CAMEL) ابتداء من العام 2007 ويعتبر العراق البلد العربي الثالث المطبق لهذا النظام، الذي يستند على العناصر الخمسة وهي تعني الأحرف الأولى من (الملاءة الرأس مالية ونوعية الموجودات والإدارة والعائدات والسيولة)، واستثنى البنك المركزي المكون السادس الذي يتمثل في الحساسية اتجاه مخاطر السوق، نظراً لكون أغلب المصارف الخاصة لا تحتوي على قاعدة من المعلومات والبيانات ليتمكن من قياس تلك المخاطر وتصنيف المصارف على ضوءها، وجاء إعلان البنك المركزي لهذه الخطوة في تقييم الأداء المصرفي للمدة من (2007 - 2010) ليتسنى للدوائر والوزارات الحكومية عند اختيار التعامل معها في مجال فتح الاعتمادات المستندية أو إصدار خطابات الضمان والخدمات المصرفية الأخرى، إذ قام قسم التوثيق الميداني في البنك المركزي بتصنيف وتقييم المصارف بموجب التقييم المشار إليه من خلال نتائج أدائها المالي ومراقبة أعمالها للأعوام (2007، 2008، 2010، 2009). (37) وقد اعتمد البنك المركزي العراقي على تطبيق نظام (CAMEL) من خلال قسم التفتيش الميداني وقسم التدقيق المكتبي باعتماد درجات التصنيف ويتم التقييم من الأعلى إلى الأدنى وكالاتي:-

جدول (1) تصنيف درجات معيار CAMEL

الدرجة	التقييم
1	ممتاز أو قوي
2	جيد جداً
3	جيد
4	حدي
5	ضعيف

المصدر:- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2011، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2011، ص 40.

أولاً: تقييم وتصنيف كفاية رأس المال للمصارف الحكومية:-

يتم تقييم وتصنيف معيار كفاية رأس المال للمصارف الحكومية عينة الدراسة، وذلك بالتركيز على النسب المحددة لرأس المال النظامي والواردة في دليل تصنيف المصارف الصادر من البنك المركزي العراقي، ويصنف معدل رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر وفق المستويات المذكورة أدناه:-

- 1- المستوى الأول يكون معيار كفاية رأس المال أعلى من (12%).
- 2- المستوى الثاني يكون معدل كفاية رأس المال نحو (12%).
- 3- المستوى الثالث يكون معدل كفاية رأس المال اقل من (12%) ولا يقل عن (10%).



4- المستوى الرابع يكون معدل كفاية رأس المال اقل من (10%) ولا يقل عن (8%).

5- المستوى الخامس يكون معدل كفاية رأس المال اقل من (8%).

1- مصرف الرافدين:-

يظهر من نسب ملء رأس المال لمصرف الرافدين والواردة في الجدول (2) وابتداء من عام 2004 لم يجر تطور ملموس على رأس المال المدفوع، فضلاً عن التدهور في نسبة كفاية رأس المال دون ضوابط الرقابة المصرفية سواء تلك المتعلقة بمقررات لجنة بازل أو الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي العراقي، كما أن الزيادة في رأس المال المصرف في العام 2007 لم تغير من اتجاه معدل كفاية رأس المال بل على العكس انخفاضها وصولاً إلى نسبة (1%) ويمكن أن نستنتج أن وضع المصرف في تصنيف معين عند تحليل نسب ملء رأس المال يتوقف بالدرجة الأولى على الشرط الضروري لكفاية رأس المال المصرف، وعلى طول المدة أعلاه يمكن تصنيف مصرف الرافدين في المستوى الخامس.

جدول (2) نسب ملء رأس المال لمصرف الرافدين حسب نظام CAMEL

للمدة (2004 - 2010) (نسبة مئوية)

المؤشر السنوات	رأس المال المدفوع	نسبة النمو في رأس المال	نسبة كفاية رأس المال
2004	4000	-	0.215
2005	10000	150	0.3
2006	10000	صفر	0.283
2007	25000	150	0.30
2008	25000	صفر	0.14
2009	25000	صفر	0.10
2010	25000	صفر	0.17
2011	25000	صفر	1.21
2012	25000	صفر	2.13
2013	25000	صفر	2.79
2014	25000	صفر	3.48

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لمصرف الرافدين للمدة (2004 - 2014).

2- مصرف الرشيد:-

أن تحليل ملء رأس المال لدى مصرف الرشيد تعتمد على مجموعة من القضايا والاعتبارات ذات العلاقة برأس المال، وأول هذه الاعتبارات النمو في رأس مال المصرف من أجل تدعيم المركز المالي لمقابلة الأنشطة المحتملة، ويتبين أن قاعدة رأس مال المصرف ضعيفة إذ لم تجر تغيرات على رأس المال المدفوع خلال المدة من الجدول (3) والبالغ نحو (2000) مليون دينار باستثناء سنة 2013 التي قام فيها المصرف بزيادة رأس المال ونسبة مقدارها (2400%) مقارنة بالسنوات السابقة ليصل إلى (50) مليار دينار عراقي .

وعند تحليل نتائج الملء الرأسمالية يتضح أن الفترة الممتدة من (2004 - 2008) تتميز بخاصيتين، أولها وجود ضعف في بنية رأس المال المصرف، والخاصية الثانية انخفاض معدل كفاية رأس المال التي لم تتخط حدود نسبة (5.6%) وبذلك يعد المصرف مخالفاً للقوانين والأنظمة والتعليمات السارية



الخاصة بكفاية رأس مال التي حددت الحدود الدنيا بنسبة (12%) حسب قانون المصارف وبنسبة (15%) طبقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي، وتأسيساً على ما تقدم يمكن تصنيف المصرف بالنسبة لمعيار كفاية رأس المال ضمن المستوى الخامس للمدة (2004-2008).

في حين يُظهر الاتجاه العام لملاءة رأس المال خلال المدة التي تمتد من (2009-2013) توصيفاً مغايراً لما ورد في المدة السابقة، إذ يتضح هناك ارتفاع في نسب كفاية رأس المال المصرف وبشكل يتجاوز الحد الأدنى وفق المتطلبات التنظيمية والقانونية وذلك كون معظم موجودات المصرف لا تتضمن مخاطر تجميعية كبيرة، وخلال هذه الفترة بلغ أدنى معدل لكفاية رأس المال في العام 2013 نحو (15%) بينما كان أعلى معدل في العام 2010 الذي ناهز (32.5%)، الأمر الذي أثر في تقييم وتصنيف وضع كفاية رأس المال لدى المصرف خلال هذه المدة، وبذلك فأن المصرف يقع ضمن التصنيف الأول، وتعد السنة 2014 يحتل فيها المصرف المستوى الثالث لبلوغه معدل كفاية رأس المال نحو (10%).

جدول (3) نسب ملاءة رأس المال لمصرف الرشيد حسب نظام CAMEL
للمدة (2004 - 2013) (نسبة مئوية)

المؤشر السنوات	رأس المال المدفوع	نسبة النمو في رأس المال	نسبة كفاية رأس المال
2004	2000	-	2
2005	2000	صفر	3.055
2006	2000	صفر	2.5
2007	2000	صفر	1.7
2008	2000	صفر	5.6
2009	2000	صفر	18
2010	2000	صفر	32.5
2011	2000	صفر	28
2012	2000	صفر	18
2013	50000	2400	15
2014	-	-	10

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لمصرف الرشيد للمدة (2004 - 2013).

ثانياً: تقييم وتصنيف ربحية المصارف الحكومية:-

1-معدل العائد على إجمالي الموجودات:- (ROA) (Return On Assets)

يعد معدل العائد على إجمالي الموجودات من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المصرف في قياس الوحدة النقدية الواحدة المستثمرة في الأصول على توليد الأرباح التشغيلية، فهو يدل على القدرة على تحقيق الأرباح من الأصول المتاحة بغض النظر عن الطريقة التي يتم بها تمويل الأصول، وهذا المؤشر يعكس بنفس الوقت كفاءة أنشطة العمليات ولا يدل على الأنشطة التمويلية، وفي مجال تقييم ربحية المصرف يعد معدل العائد على إجمالي الأصول بمثابة مؤشر للعائد الكلي على استخدام أموال المصرف لذا فأن هذا



المؤشر هو من النسب التي تستخدم كثيراً من قبل مسؤولي الائتمان في المصارف، وفي مجال تقييم وتصنيف المصارف العراقية حسب نظام (CAMEL) المعتمد من قبل البنك المركزي العراقي، يتم تقييم ربحية المصرف وفق مؤشر معدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA) وذلك بالاستناد إلى المستويات الخمسة المحددة وفق نسب مئوية معينة تخص هذا العائد التي يمكن أدراجها على النحو الآتي:-(38)

- 1- المستوى الأول يكون معدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA) اكبر من (2.5%).
- 2- المستوى الثاني يكون معدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA) ما بين (1.5% - 2.5%).
- 3- المستوى الثالث يكون معدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA) ما بين (0.5% - 1.5%).

- 4- المستوى الرابع يكون معدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA) ما بين (صفر - 0.5%).
- 5- المستوى الخامس يكون معدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA) (ذات قيمة سالبة).

2- تحليل النسب واتجاهات الربحية لمصرف الرافدين:-

أ- عند رصد اتجاه نمو الموجودات لدى مصرف الرافدين خلال الفترة الممتدة من (2004 - 2010) يتضح ان هناك نمواً متواصلاً في بند الموجودات وتراوحت حدود النمو بين (2.7%) كأدنى نسبة يصل إليها المصرف في العام 2009، وبين معدل (23.4%) كأعلى نسبة نمو يبلغها المصرف في رصيد موجوداته خلال العام 2005، وعلى الرغم من حدوث تنذبذ في نسب النمو إلا أن ذلك يثبت حقيقة مفادها أن المصرف يستحوذ على الجزء الأكبر من موجودات الجهاز المصرفي العراقي، وحسب المنطق المصرفي أن حياة أصول بهذا المستوى من النمو المفترض أن تكون قادرة على توليد الأرباح وتقييم أفضل لكل من السيولة ورأس المال المصرف، لكن نشاط المصرف يكشف وضعاً مخالفاً يشير إلى عدم الاستفادة من هذه الزيادة في موجودات المصرف.

ب- وعلى مستوى تحقيق الأرباح الصافية فإن المصرف حقق ربحاً صافياً في أربع سنوات فقط وهي (2006، 2005، 2008، 2007) على طول المدة الممتدة من (2004 - 2010)، مقابل حصول خسارة في نشاطه المصرفي في ثلاث سنوات (2004، 2009، 2010)، وإن أعلى مستوى من الربح حققه المصرف في العام 2007 والذي بلغ مقداره (727333) مليون دينار، في حين كان أدنى مستوى من الربح يصل إليه المصرف في العام 2005 الذي بلغ نحو (65573) مليون دينار، وفي مجال الخسارة فإن المصرف حقق أعلى خسارة صافية في النشاط خلال العام 2010 والتي بلغت (13992) مليون دينار نتيجة ارتفاع إجمالي المصروفات عن الإيرادات وهذا الارتفاع راجع إلى تغيرات عديدة في الحسابات المتمثلة في انخفاض فوائد حسابات التوفير وفوائد الودائع الثابتة مقابل ارتفاع الاندثارات فضلاً عن المبالغ التي خصصت للديون المشطوبة.



جدول (4) نسب معدل العائد على الموجودات لمصرفي الرافدين والرشد للمدة (2004-2014)

المصرف	مصرف الرافدين	مصرف الرشد
	معدل العائد على الموجودات (ROA) (%)	معدل العائد على الموجودات (ROA) (%)
2004	- 0.0036	0.052
2005	0.034	0.254
2006	0.14	1.728
2007	0.296	3.077
2008	0.067	1.675
2009	- 0.0032	- 0.469
2010	- 0.0049	0.182
2011	-	0.149
2012	-	0.374
2013	-	0.305
2014	-	-

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (1) و(2).

ج - وبالنظر إلى نسب العائد على إجمالي الأصول (ROA) الموضحة في الجدول (4) نجد انه منخفض جداً ولم يصل إلى نسبة (0.5%) في السنوات التي حقق فيها المصرف أرباحاً صافية، مما يدل على انخفاض قدرة كل دينار مستثمر في الأصول على تحقيق الأرباح التشغيلية، إذ تراوح معدل العائد على الموجودات بين معدل (0.03%) كأدنى نسبة يصل إليه المصرف في العام 2005 نتيجة انخفاض مستوى الربحية، وبين معدل (0.3%) كأعلى مستوى من العائد على الأصول في العام 2007 بسبب ارتفاع مستوى الأرباح الصافية، ونستنتج من ذلك أن حالة الربحية لدى المصرف قادرة على تغيير نسب معدل العائد على الموجودات والتي بدورها تعتمد على السياسة الائتمانية والاستثمارية للمصرف، وعند إجراء مقارنة بين نسب العائد على الأصول مع معايير (CAMELS) ودليل تصنيف المصارف العراقية فإن السنوات (2005، 2006، 2007، 2008) يصنف فيها المصرف ضمن المستوى الرابع، أما السنوات الثلاثة التي شهدت فيها خسارة وأظهرت قيم معدل العائد على الأصول نسباً سالبة فإن المصرف يحتل التصنيف الخامس.

3- تحليل النسب واتجاهات الربحية لمصرف الرشد:-

يتضح من البيانات المالية الخاصة بمصرف الرشد خلال المدة من (2004 - 2013) بوضوح النمو والزيادة في فقرة الموجودات المصرفية باستثناء سنة 2012 التي حصل فيها انخفاض في رصيد الموجودات وبنسبة انخفاض قدرها (15.1%) مقارنة بالعام 2011، وتراوحت نسب النمو بين معدل (5%) حداً أدنى في العام 2008 وبين معدل (39%) حداً أعلى من النمو إذ ناهز رصيد الموجودات في هذه السنة مبلغ (10839422) مليون دينار، علماً أن المصرف مستمر بالنمو في موجوداته حتى أخذت تتعدى مبلغ (21594393) مليون دينار في نهاية عام 2013، ورغم معدلات النمو الجيدة هذه إلا أن



أداء المصرف في توظيف تلك الموجودات في المجالات الاستثمارية المختلفة والسياسة الائتمانية لم تكن بالمستوى المطلوب وهذا يتضح من خلال تواضع معدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA) المبينة في الجدول (4).

أظهرت نتيجة نشاط المصرف خلال المدة (2004 - 2008) نمواً تصاعدياً في صافي الربح واستطاع المصرف أن يحقق أعلى مستوى من الربحية في العام 2007 والتي بلغت نحو (228753) مليون دينار لتحسن الكفاءة الكلية للمصرف، في حين تميزت المدة المحصورة بين (2009 - 2013) بحصول تذبذب في رصيد الأرباح ابتدأت بالخسارة الصافية في نشاط المصرف التي بلغت (50812) مليون دينار في العام 2009، مع العرض أن المصرف سجل أدنى مستوى من الربحية في العام 2004 التي بلغت نحو (2211) مليون دينار.

يبين الاتجاه العام لمؤشر العائد على الأصول (ROA) مدى تطور تغطية ربحية المصرف لكافة الموجودات، علماً أن المصرف بلغ نسب عالية من النمو في رصيد موجوداته تتعدى نسبة (39%) في العام 2009، ونلاحظ من الجدول (4) أن أعلى نسبة لمؤشر العائد على إجمالي الموجودات يصل إليها المصرف في العام 2007 والتي بلغت نحو (3.08%) نتيجة لما شهده المصرف من نمط متصاعد لنسب الربحية مقابل النمو في بند الموجودات، بينما بلغت أدنى نسبة لمؤشر (ROA) في العام 2004 بسبب انخفاض مستوى ربحية المصرف مقابل النمو المتزايد في الموجودات، وطبقاً لما ورد في نظام التصنيف CAMELS ودليل تصنيف المصارف العراقية يصبح تقييم وتصنيف مستوى ربحية المصرف وفقاً لمؤشر العائد على إجمالي الموجودات على النحو الآتي:-

1- إن السنوات (2004، 2005، 2010، 2011، 2012، 2013) تصنف ربحية المصرف حسب

معيار (ROA) ضمن المستوى الرابع نظراً لكون نتيجة المؤشر تنحصر بين (صفر - 0.5%).

2- أما السنتان (2006، 2008) يحتل فيها المصرف المستوى الثاني بسبب كون نسبة المؤشر تتراوح بين (1.5% - 2.5%).

3- والسنة الوحيدة التي يُقيم فيها مستوى ربحية مصرف الرشيد ضمن المستوى الأول تتمثل في العام 2007 التي بلغت قيمة المؤشر نحو (3.08%) أكبر من القيمة المثالية المعتمدة لمؤشر (ROA) والبالغة (2.5%).

4- بينما يحتل المصرف التصنيف الخامس في مجال تقييم الربحية حسب المؤشر المذكور وذلك في العام 2009 نظراً لكون قيمة المؤشر سالبة.

ثالثاً: تحليل وتقييم السيولة المصرفية:-

يستند تحليل عنصر السيولة إلى العديد من النسب المالية وتستخدم نسب السيولة هذه كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمصرف والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماته، إلا أنه يجب أن لا يؤخذ ارتفاع نسب السيولة في المصرف دائماً على أنه علامة صحة في أداء المصرف، إذ قد تكون السيولة المفرطة مؤشراً لعدم كفاءة المصرف في إدارة الاستثمار وبالتالي سبباً في انخفاض مؤشرات الربحية لدى المصرف.⁽³⁹⁾



ومن المؤشرات التي يجري التأكيد عليها من قبل السلطات الرقابية في تقييم وضع السيولة لدى المصرف يتمثل في مؤشر نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (Loans to Deposits Ratio) وتحتسب هذه النسبة باستثناء الاقتراض فيما بين المصارف وهي تعطي صورة واضحة عن قدرة النظام المصرفي على تحويل الودائع لديه لتتواءم مع الطلب على القروض أي بمعنى تلبية حاجات المقترضين، وان ارتفاع هذه النسبة يظهر أن هناك ضغطاً على الجهاز المصرفي كما انه يظهر في الوقت نفسه أن الجهاز المصرفي يعاني من نقص في السيولة لمواجهة الهزات الطارئة.⁽⁴⁰⁾

وضمن سياق هذا المؤشر فإن تصنيف المصارف حسب مستوياتها من السيولة النقدية يعتمد على مجموعة من النسب التي قام البنك المركزي العراقي بتضمينها في دليل تصنيف المصارف العراقية عند تقييمه للمصارف الأهلية حسب نظام CAMEL ويمكن أدراج تلك المستويات على وفق نسب المؤشر أعلاه:-⁽⁴¹⁾

- 1- يصنف المصرف في المستوى الأول حسب معيار إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع عندما تكون النسبة اقل من (60%).
- 2- يضم المستوى الثاني المصارف التي تتراوح نسبة مؤشر إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ما بين (60% - 70%).
- 3- المستوى الثالث يضم المصارف التي تتراوح سيولتها ما بين (70% - 75%) طبقاً لمؤشر إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع.
- 4- تقع المصارف في المستوى الرابع عندما تكون قيمة المؤشر أعلاه ما بين (75% - 80%).
- 5- المستوى الخامس يحتوي على المصارف التي تكون سيولتها حسب مؤشر إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع تتجاوز نسبة (80%).

وعند تقييم سيولة مصرف الرافدين طبقاً لمؤشر إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع نلاحظ من الجدول (5) أن نسب المؤشر تراوحت بين معدل (3%) كأدنى نسبة في العام 2004 وتعكس بالمقابل على أعلى مستوى من السيولة وبين معدل (19.6%) كأعلى نسبة لمؤشر في العام 2010 إلا إنها تعكس مستوى اقل من السيولة المتحققة في العام 2004، ويؤشر الاتجاه العام لنسب إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع خلال المدة من (2004 - 2010) على أن مركز السيولة النقدية لدى المصرف جيدة وقادرة على تلبية طلبات الاقتراض الجديدة وبنفس الوقت تضع المصرف في المستوى الأول ضمن مستويات التصنيف التي حددها البنك المركزي .

وفيما يخص مصرف الرشيد يتضح أن هناك أداء متصاعداً في تعزيز مركز السيولة لديه، إذ تكشف نسب مؤشر إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع عن انخفاض هذه النسب دون الحدود العليا المحددة من قبل البنك المركزي والبالغة (60%)، ونلاحظ من الجدول أدناه التطور الايجابي لوضع السيولة في مصرف الرشيد خلال المدة من (2004 - 2013) إذ سجل المصرف أدنى نسبة لمؤشر إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع في العام 2004 والبالغة (3.6%)، في حين كانت أعلى نسبة لمؤشر في العام 2012 والبالغة نحو (31%) والتي تصل إلى نصف النسبة المحددة في المستوى الأول



من مستويات تقييم سيولة المصرف، وعلى طول المدة المشار إليها تكشف نسب المؤشر عن تشديد تحوط المصرف في إدارة السيولة على الرغم من النمو في أرصدة الودائع والتي تجاوزت نسبة (40%) في العام 2010 علماً أن حدود النمو في الحسابات الجارية والودائع تتراوح بين (0.14% - 40%) خلال المدة من (2004 - 2013).

ومع التوجه الجديد لسياسة المصرف التحوطية يمكن تقييم وضع السيولة من خلال أجراء المقارنة بين النسب المستخرجة لمؤشر إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع مع النسب المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي والواردة في دليل تصنيف المصارف العراقية، مما يؤكد وضع المصرف في التصنيف الأول نظراً لكون جميع نسب المؤشر اقل من (60%) وبالمقابل يسجل تحسناً في مركز سيولة المصرف على حساب تعطيل جزء اكبر من الموجودات السائلة وعدم استثمارها في إطار الموازنة بين الربحية والسيولة والمخاطر .

جدول (5) نسب السيولة للمصارف الحكومية (الرافدين والرشد) حسب نظام CAMEL
للمدة (2004-2014)

المصرف السنة	مصرف الرافدين		مصرف الرشيد	
	نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (%)	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (%)	نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (%)	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (%)
2004	3	2.1	3.6	67.5
2005	3.5	3.14	4.5	50.5
2006	3.6	3	5.6	45.5
2007	5	5.3	9	31.2
2008	7.5	6.6	12.2	55.2
2009	8.12	6.2	8.6	47.1
2010	19.6	6	17.7	54
2011	-	-	17	53.7
2012	-	-	31	50.2
2013	-	-	28.4	56.6
2014	-	-	-	-

المصدر: - من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (1) و(2).

المبحث الثالث - استخدام نظام CAMEL في تحليل وتقييم (كفاية رأس المال والربحية والسيولة)

للمصارف الخاصة عينة البحث

المطلب الأول: تجربة البنك المركزي العراقي في تقييم وتصنيف المصارف الخاصة باستخدام CAMEL:
باستعراض نتائج تقييم وتصنيف المصارف العراقية الخاصة للمدة من (2007 - 2010)، والذي تم من خلال مراقبة أعمالها وباستخدام ميزانياتها كما في (2007/12/31، 2010/12/31، 2008/12/31، 2009/12/31)، يتضح من الجدول (6) الذي يتضمن خلاصة لأهم



نسب تطور تقييم أداء المصارف الخاصة، أن أعداد المصارف الخاضعة للتقييم قد تزايدت من (19) مصرفاً في العام 2007 إلى (32) مصرفاً في العام 2010، وإن أداء المصارف في العام 2007 كان سلبياً إذ بلغت المصارف التي حصلت على درجة تقييم حدي نحو (10) مصارف وبنسبة (53%) من مجموع المصارف، بينما المصارف التي تحصلت على درجة تقييم جيد بلغت (9) مصارف وبنسبة (47%) من مجموع المصارف.

أما في العام 2008 ازداد عدد المصارف لتصل إلى (26) مصرفاً إلا أن مؤشرات التقييم مازالت غير جيدة، إذ بلغت المصارف التي حصلت على درجة تقييم حدي نحو (13) مصرفاً وتشكل ما نسبته (42%) من مجموع المصارف، ومع استمرار النمو في عدد المصارف في العام 2009 والتي تعد مؤشرات التقييم مقبولة كون نسبة المصارف التي حصلت على درجة تقييم جيد جداً نحو (31%) مقابل تراجع في أعداد المصارف التي كان أداؤها حدياً والتي بلغت نسبتها (17%)، وفي العام 2010 كانت مؤشرات تقييم المصارف متميزة من حيث النمو في أعداد المصارف وبلغها (32) مصرفاً فضلاً عن حصول بعض المصارف على درجة تقييم ممتاز والتي شكلت نسبة (6%) من مجموع المصارف، وارتفاع نسبة المصارف التي حصلت على درجة تقييم جيد نحو (47%) من مجموع المصارف.

جدول (6) ملخص نتائج تقييم المصارف العراقية الخاصة حسب نظام CAMEL

السنوات	عدد المصارف الخاصة	النسبة المئوية لدرجات التقييم			
		ممتاز	جيد جداً	جيد	حدي
2007	19	-	-	47	53
2008	26	-	12	35	42
2009	29	-	31	52	17
2010	32	6	34	47	9

المصدر:- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2010، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2010، ص34.



جدول (7) تصنيف المصارف الأهلية بموجب نظام CAMEL للمدة (2007 - 2010)

ت	اسم المصرف	السنوات		2007		2008		2009		2010	
		التقييم	الدرجة	التقييم	الدرجة	التقييم	الدرجة	التقييم	الدرجة	التقييم	الدرجة
1	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	جيد	3	جيد جداً	2	جيد جداً	2	جيد جداً	2	ممتاز	1C
2	مصرف الاستثمار العراقي	جيد	3	جيد جداً	2	جيد جداً	2	جيد	3	جيد	3C
3	مصرف الائتمان العراقي	جيد	3	جيد جداً	2	جيد جداً	2	جيد جداً	2C	جيد جداً	2C
4	مصرف التجاري العراقي	جيد	3	جيد	3	جيد	3	جيد	3C	جيد	3C
5	مصرف الوركاء للاستثمار	جيد	3	جيد	3	جيد	3	جيد	3	-	-
6	مصرف المنصور للاستثمار	جيد	3	جيد	3	جيد	3	جيد جداً	2C	جيد	3A
7	مصرف الشمال	جيد	3	جيد	3	جيد	3	جيد	3	جيد	3A
8	مصرف بغداد	حدي	4	جيد	3	جيد جداً	2B2	جيد جداً	2B2	جيد جداً	2C
9	مصرف آشور الدولي	حدي	4	جيد	3	جيد	3B	جيد	3B	جيد جداً	2c
10	مصرف دار السلام للاستثمار	حدي	4	جيد	3	جيد	3B	جيد	3B	جيد	3B
11	مصرف البلاد الاسلامي	-	-	جيد	3	جيد	3B	جيد	3B	جيد جداً	2C
12	مصرف البصرة الدولي	حدي	4	حدي	4	حدي	4C	حدي	4C	ضعيف	5
13	مصرف الاهلي العراقي	حدي	4	حدي	4	جيد	3C	جيد	3C	حدي	4
14	مصرف الاقتصاد للتنمية والاستثمار	حدي	4	حدي	4	جيد	3B	جيد	3B	جيد	3B
15	مصرف سومر التجاري	حدي	4	حدي	4	جيد	3B	جيد	3B	جيد	3B
16	مصرف الاتحاد العراقي	حدي	4	حدي	4	جيد	3C	جيد	3C	جيد	3A
17	مصرف الخليج التجاري	حدي	4	حدي	4	جيد جداً	2C	جيد جداً	2C	جيد جداً	2B
18	مصرف العراقي الإسلامي	جيد	3	حدي	4	حدي	4C2	حدي	4C2	جيد	3B
19	مصرف بابل التجاري	جيد	3	حدي	4	جيد	3B	جيد	3B	جيد	3
20	مصرف التعاون الإقليمي الإسلامي	-	-	حدي	4	جيد جداً	2A	جيد جداً	2A	جيد جداً	2C
21	المصرف عبر العراق	-	-	حدي	4	حدي	4B	حدي	4B	حدي	4A
22	المصرف دجلة والفرات الإسلامي	-	-	حدي	4	جيد	3	جيد	3	جيد جداً	2C
23	مصرف المتحد للاستثمار	حدي	4	ضعيف	5	حدي	4A	حدي	4A	جيد جداً	2C
24	مصرف الوطني الإسلامي	-	-	-	-	-	-	-	-	جيد جداً	2C
25	مصرف ايلاف الإسلامي	-	-	ضعيف	5	حدي	4	حدي	4	جيد	3B
26	المصرف الموصل للتنمية	-	-	جيد	3	جيد جداً	2B	جيد جداً	2B	جيد	3B
27	مصرف كردستان الدولي	-	-	-	-	-	2C	جيد جداً	2C	ممتاز	1C
28	المصرف الهدى	-	-	-	-	-	3	جيد	3	جيد جداً	2C
29	مصرف اربيل	-	-	-	-	-	-	-	-	جيد جداً	2C
30	مصرف جيهان	-	-	-	-	-	3	جيد	3	جيد جداً	2A
31	المصرف العراقي للتجارة (TBI)	-	-	-	-	-	-	-	-	جيد	3C
32	مصرف اميرال	-	-	-	-	-	-	-	-	حدي	4A

المصدر:- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2010، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2010، ص34.

المطلب الثاني: تقييم وتصنيف المصارف الخاصة عينة البحث وفقاً لنظام CAMEL:-

أن تقييم المصارف الخاصة بعينة الدراسة يختلف عن تقييم البنك المركزي من خلال المدة الزمنية وكذلك من حيث المتغيرات، إذ تم إجراء التقييم لمتغيرات الدراسة المتمثلة في كفاية رأس المال والربحية والسيولة فقط لوجود ارتباط بين متغيرات نظام CAMEL ومتغيرات الدراسة، ومن جانب آخر تم تقييم أيضاً جميع السنوات الممتدة من (2004-2014) علماً أن البنك المركزي أجرى تقييماً فقط للسنوات من (2007-2010)، وفيما يلي تحليل وتقييم وتصنيف المصارف حسب المتغيرات الثلاثة.

أولاً: تحليل نسب كفاية رأس المال للمصارف الخاصة:-

في إطار تحليل ملء رأس المال في المصارف الخاصة عينة الدراسة تم الاعتماد على مؤشر نسبة كفاية رأس المال بشكل أساسي في تقييم وتصنيف مستوى الأمان والسلامة المصرفية وذلك لأهمية



هذا المؤشر في قياس مدى التزام المصارف بتطبيق الحدود الدنيا المقررة بموجب لجنة بازل للرقابة المصرفية البالغة (8%) وكذلك الحد الأدنى المطلوب بموجب المادة (16) من قانون المصارف العراقية رقم (94) لسنة 2004 البالغة نسبتها (12%).

1- مصرف بغداد:-

تراوحت نسب مؤشر كفاية رأس المال خلال المدة من (2004 - 2014) بين معدل (25%) كأدنى نسبة من الملاءة الرأس مالية يصل إليها المصرف في العام 2010، ومعدل (73.5%) كأعلى نسبة لكفاية رأس المال في العام 2008، ومن الجدول (8) وعلى طول المدة المشار إليها فإن المصرف تجاوز بذلك الحدود الدنيا لكفاية رأس المال سواء كانت المقررة بموجب لجنة بازل أو الضوابط الصادرة من قبل البنك المركزي العراقي، كما شهد رأس مال المصرف نمواً واضحاً وإن حصلت بعض التقلبات في نسب النمو وانعدامها في بعض السنوات (2006، 2007، 2014) وبلغها نسبة الصفر وتراوحت حدود النمو بين (صفر - 903.3%)، ومع ذلك فإن رأس المال المدفوع البالغ (250) مليار دينار في العام 2014 يتوافق مع السقف المطلوب من رؤوس أموال المصارف الخاصة المحددة من قبل البنك المركزي .

وقبل مقابلة نسب كفاية رأس المال لمصرف بغداد مع نسب المستويات التي حددها البنك المركزي في إطار فقرة معدل رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر لغرض تقييم وتصنيف كفاية رأس مال المصرف ندرج فيما يأتي المستويات الخمسة المشار إليها في دليل تصنيف المصارف العراقية:-

- 1- المستوى الأول يضم المصارف التي تكون معدل كفاية رأس المال فيها أعلى من (12%).
- 2- المستوى الثاني تكون فيه معدل كفاية رأس المال بحدود (12%).
- 3- ويضم المستوى الثالث المصارف التي تتراوح نسب كفاية رأس المال فيها (اقل من 12% ولا يقل عن 10%).
- 4- المستوى الرابع يشمل على المصارف التي تتراوح نسب الملاءة الرأس مالية بين (اقل من 10% ولا يقل عن 8%).

5- يضم المستوى الخامس المصارف التي تكون نسبة كفاية رأس المال فيها اقل من (8%). وعلى ضوء المستويات أعلاه يمكن تقييم وتصنيف كفاية رأس المال لدى مصرف بغداد ضمن المستوى الأول، طالما أن نسب كفاية رأس المال الواردة في الجدول (8) تتجاوز نسبة (12%)، كما يعد متوسط نسبة ملاءة رأس المال البالغة (50.7%) خلال المدة (2004 - 2014) أساساً في تصنيف المصرف في المستوى الأول على وفق مكونات نظام التقييم المصرفي CAMEL.

2- مصرف الشرق الأوسط:-

يظهر من الجدول (8) أن مصرف الشرق الأوسط قد نجح في تدعيم مركز الأمان لديه من خلال تسجيل نسب لكفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المحدد والبالغ (12%)، إذ تجاوز نسبة (100%) وهي اكبر نسبة حققتها مصارف العينة خلال المدة المذكورة، وتراوحت حدود هذا المؤشر بين معدل (33%) كأدنى نسبة يبلغها المصرف في العام 2010 نتيجة لتطبيق قرار البنك المركزي القاضي برفع سقف رؤوس الأموال المدفوعة للمصارف الخاصة، الأمر الذي ساهم في رفع نسبة الملاءة لدى المصرف



وتسجيله نسب عالية من كفاية رأس المال خلال المدة الخاصة بتنفيذ القرار ونموها وصولاً إلى معدلات عالية لملاءة من تلك المسجلة في السنوات السابقة كما في الفترة من (2011 - 2014) والتي تراوحت النسب فيها بين (49% - 109%) علماً أن نسبة (109%) هي أعلى النسب المسجلة على مستوى جميع مصارف العينة سواء كانت الحكومية أو الخاصة.

وفي مجال تحسين البيئة المالية وخلق المنافسة التي من شأنها إضافة المزيد من الكفاءة في عمل المصرف، شهد رأس مال المصرف نمواً ملحوظاً تراوحت نسب النمو بين (14.8% - 100%)، وبناءً على التطورات التي شهدتها المصرف في معيار كفاية رأس المال يصبح من الممكن تصنيف مصرف الشرق الأوسط خلال المدة من (2004 - 2014) في المستوى الأول فيما يتعلق بمؤشر ملاءة رأس المال احد المكونات الرئيسية في نظام التصنيف CAMEL.

3- مصرف الخليج التجاري:-

أن البيانات المالية المتوفرة عن مصرف الخليج التجاري خلال المدة المشار إليها تدل على نمو حقيقي ومتواصل في رأس المال المدفوع، وذلك بهدف ترسيخ الدعامات الهيكلية لمراكزها المالية والعمل على تنمية مواردها من خلال نجاحها في استغلال وتوظيف تلك الأموال نحو الفرص الاستثمارية المربحة، ونلاحظ من الجدول (8) أن نسب النمو في رأس المال تراوحت بين نسبة (5%) كأدنى مستوى من النمو يصل إليه المصرف في العام 2007، ومعدل (106.6%) كأعلى نسبة نمو يبلغها المصرف في العام 2006، كما حافظ المصرف على قاعدة رأسمالية قوية تمثلت في معدل كفاية رأس المال الذي تجاوز الحدود الدنيا البالغة (8%) و(12%) مما يعني توافق المصرف مع متطلبات هذا المؤشر بأكثر مما هو مقرر، وعلى الرغم من عدم الاستقرار في نسب مؤشر ملاءة رأس المال إلا أن المصرف استطاع أن يحقق أعلى نسبة من كفاية رأس المال في العام 2013 والبالغة نحو (78%)، بينما بلغ أدنى مستوى من ملاءة رأس المال في العام 2008 والبالغة نسبتها (35%).

وتأسيساً على ما تقدم ومن خلال نتائج تحليل النمو في رأس المال والتطورات الحاصلة في مؤشر كفاية رأس المال بسبب كون معظم موجودات المصرف لا تتضمن مخاطر ترجيحية كبيرة، يصبح من السهولة تقييم وتصنيف المصرف طبقاً لمعيار كفاية رأس المال وعلى وفق دليل تصنيف المصارف العراقية ومكونات نظام CAMEL إذ يقع مصرف الخليج التجاري في المستوى الأول.



جدول (8) نسب ملاءة رأس المال للمصارف الخاصة عينة الدراسة حسب نظام CAMEL
للمدة (2004 - 2014) (نسبة مئوية %)

المصرف السنوات	مصرف بغداد		مصرف الشرق الأوسط		مصرف الخليج التجاري	
	نسبة كفاية رأس المال	نسبة نمو رأس المال	نسبة كفاية رأس المال	نسبة نمو رأس المال	نسبة كفاية رأس المال	نسبة نمو رأس المال
2004	27	-	41.8	-	62.95	-
2005	57	903.3	39.9	100	68.11	150
2006	58	0	44	80	65	106.6
2007	59.5	0	54.6	14.8	42	5
2008	73.5	32	39	35.5	35	12
2009	49	21.4	39	31	60	100
2010	25	17.6	33	20	49.2	14
2011	37	13	49	51.5	60.22	82.4
2012	55	55	53	50	51.5	20.25
2013	59	43	73.5	0	78	100
2014	58	0	109	66.7	73	20

المصدر :- مصرف بغداد، التقارير السنوية للمدة (2004-2014).

- مصرف الشرق الأوسط، التقارير السنوية للمدة (2004-2014).

- مصرف الخليج التجاري، التقارير السنوية للمدة (2004-2014).

ثانيا: تحليل اتجاهات ونسب ربحية المصارف الخاصة:-

1- مصرف بغداد :-

أسفرت نتائج مصرف بغداد ضمن إطار قياس كفاءة الأداء في احتساب العائد على الموجودات عن ظهور تنذبذ واضح في نسب المؤشر الواردة في الجدول (9)، وخلال المدة الممتدة من (2004 - 2014) فإن حدود المؤشر العليا التي تم تسجيلها في العام 2007 بلغت نحو (5.4%) وهي تُظهر الاستثمار الأمثل لرصيد الموجودات، الأمر الذي انعكس على زيادة الأرباح الصافية بنسبة تفوق الزيادة في بند الموجودات، علماً أن مصرف بغداد حاز الترتيب الأول على مستوى المصارف الخاصة في رصيد موجوداته وحسب المؤشرات المالية في العام 2014، وأدنى نسبة لمؤشر (ROA) يسجلها المصرف في العام 2005 وبنسبة بلغت (0.59%) بسبب انخفاض الأرباح مقارنة بالعام 2004 مقابل النمو في رصيد موجوداته. وعلى وفق نسب مؤشر (ROA) ومقارنتها مع النسب المعيارية المعتمدة في تصنيف المصارف العراقية الخاصة، نتوصل إلى تصنيف ربحية المصرف المتحققة في المدة أعلاه، فالمصرف يحتل التصنيف الأول في السنوات (2004، 2007، 2008) كون نسبة المؤشر أعلى من معدل (2.5%) المعتمد في التصنيف المذكور، أما السنوات (2006، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013) يصنف فيها المصرف ضمن المستوى الثاني التي تتراوح فيها قيمة المؤشر بين (1.5% - 2.5%)، والسنة الوحيدة التي صنفت فيها ربحية المصرف ضمن المستوى الثالث تتمثل في العام 2005 بسبب كون نتيجة المؤشر ضمن النسبة (0.5% - 1.5%)



جدول (9) نسب ربحية مصرف بغداد حسب نظام التقييم CAMEL
للمدة (2004 - 2014) (نسبة مئوية %)

المؤشر	معدل العائد على الموجودات (ROA)	معدل العائد على متوسط مجموع الموجودات (ROAA)	معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE)	نسبة الفعالية
2004	4.6	-	33.2	48.7
2005	0.58	0.97	3.3	50.25
2006	2.5	2.59	14.13	45.5
2007	5.4	5.68	26	30.5
2008	4	4.72	23	41.25
2009	2	2.35	14.5	52.6
2010	1.4	1.55	11.5	55.7
2011	2.4	2.28	15	49.9
2012	2	2.31	12.11	49.9
2013	1.8	2.09	11	45.5
2014	1.5	1.55	9.5	52.6

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (3).

وتعد جودة الأصول ذات تأثير مباشر وكبير على الأرباح، غير انه لبيان مدى تأثير هذه الأصول على الأرباح في الأجل القصير، تستعمل عادة السلطات الرقابية نسبة العائد على متوسط مجموع الأصول (ROAA) كنقطة بداية لتقييم الأرباح:

ولمعرفة تصنيف المصرف بموجب المؤشر أعلاه يتم إجراء مقارنة بين نسبة المؤشر المستخرجة مع النسب في السنوات السابقة، ومع النسب المقررة على وفق معايير نظام (CAMELS) فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المصرف في استخدام الموجودات بالشكل الجيد والأفضل والعكس صحيح، كما وتعد هذه النسبة الأساس في تقييم أداء المصرف فيما يخص الإيرادات وان النسب المقررة على وفق معايير CAMELS والتي بموجبها يتم تصنيف المصرف ضمن المستويات الخمسة يمكن أدرجها على النحو الآتي:-(42)

- 1- المستوى الأول يضم المصارف التي يكون فيها معدل العائد على متوسط الموجودات (ROAA) اكبر من (1%).
- 2- تحتل المصارف المستوى الثاني في تقييم ربحيتها عندما يكون معدل العائد على متوسط الموجودات (ROAA) ما بين (0.75% - 1%).
- 3- المستوى الثالث تكون نسبة معدل العائد على متوسط الموجودات (ROAA) ما بين (0.50% - 0.75%).
- 4- وتصنف المصارف ضمن المستوى الرابع عندما تكون نسبة معدل العائد على متوسط الموجودات (ROAA) ما بين (0.25% - 0.50%).
- 5- المستوى الخامس يضم المصارف التي تقييم ربحيتها على وفق مؤشر (ROAA) عندما تكون النسبة اقل من (0.25%).



ومن خلال الجدول (9) يتضح أن معدل العائد على متوسط الموجودات تراوح بين معدل (0.97%) كأدنى نسبة يصل إليها المصرف في توظيف موجوداته خلال العام 2005، وبين معدل (5.7%) كأعلى مستوى من توظيف الموجودات نحو المجالات الاستثمارية ذات الجدوى في تحقيق الأرباح المجزية في العام 2007، وعلى ضوء مستويات تصنيف المصارف المذكورة نستنتج من نسب المؤشر (ROAA) المتحققة خلال المدة المشار إليها، أن مصرف بغداد يصنف في المستوى الأول في مجال تقييم ربحيته خلال السنوات الممتدة من (2006 - 2014) نظراً لكون قيمة المؤشر أكبر من النسبة المعتمدة في نظام CAMELS والبالغة (1%)، أما في العام 2005 فأن المصرف يقع في التصنيف الثالث كون نتيجة المؤشر تتراوح ما بين (0.50% - 0.75%).

وأظهرت النتائج المالية للمدة من (2004 - 2014) ارتفاع في حقوق المساهمين خاصة بعد قرار البنك المركزي بزيادة رؤوس أموال المصارف الخاصة، وبذلك حافظ المصرف على مستوى مؤشرات الربحية إذ ارتفع معدل العائد على حقوق المساهمين إلى نسبة (33.2%) في العام 2004 كما تعد نسب المؤشر المتحققة في السنوات الأخرى جيدة باستثناء سنة 2005 التي سجل فيها المصرف أدنى مستوى من العائد على الأموال المستثمرة والبالغة نسبتها (3.3%) والتي تؤثر انخفاض مستوى الأرباح على حقوق المساهمين كما يؤكد تصنيف المصرف في نطاق ربحية خلال الفترة (2006 - 2014) ضمن المستوى الأول، بينما عام 2005 يقع المصرف في المستوى الثاني، ويتضح من نسب مؤشر الفعالية التي يعرضها الجدول (9) مدى ارتفاع المصاريف التشغيلية الناتجة عن النشاط الجاري للمصرف نسبة إلى إجمالي الإيرادات الجارية، وارتفاع هذا المؤشر يعد وسيلة ضغط على صافي أرباح المصرف لذلك تعد نسبة (30.5%) المسجلة في العام 2007 من أفضل النسب التي تؤثر قيام المصرف بالضغط على المصاريف الجارية لدعم مستوى الربحية لديه، بينما تُظهر نسبة (55.7%) المتحققة في العام 2010 أعلى مستوى من التكاليف التي يواجهها المصرف، وبمعنى آخر أن (55.7%) من إيرادات المصرف تذهب إلى تغطية مصاريف النشاط الجاري، والاتجاه العام لهذا المؤشر وعلى طول سنوات مدة الدراسة باستثناء عام 2007 هو استحواذ المصاريف التشغيلية على نصف الإيرادات المتحققة.

2- تقييم وتصنيف ربحية مصرف الشرق الأوسط:-

تشير نسب مؤشر العائد على الموجودات المبينة في الجدول (10) إلى حصول تفاوت في الأداء العام للمصرف وعدم الاستخدام الأمثل لمجموع الموجودات المتوفرة لديه، وعلى امتداد سنوات الدراسة لم يتجاوز مؤشر العائد على الموجودات معدل (3.5%) والتي تمثل أعلى مستوى من الاستثمار في الموجودات لدى مصرف والمسجلة في العام 2007، وعند اعتماد المعايير الخاصة بتصنيف ربحية المصرف وعلى وفق مكونات نظام التقييم المصرفي CAMEL فضلاً عن نسب مؤشر (ROA) الواردة في دليل تصنيف المصارف العراقية، يمكن التوصل إلى تحديد مستويات ربحية المصرف وعلى النحو الآتي:-

1- يقع مصرف الشرق الأوسط في المستوى الأول نظراً لبلوغ مؤشر (ROA) معدلاً أعلى من نسبة (2.5%) وكما هو الحال في السنوات الآتية (2004، 2005، 2007، 2011، 2012، 2013).



2- أما السنوات (2006، 2008، 2009، 2010) فتصنف فيها ربحية المصرف ضمن المستوى الثاني.

3- ويحتل المصرف المستوى الثالث في تقييم مستوى ربحية في سنة واحدة ضمن المدة المشار إليها والمتمثلة في العام (2014).

وأظهرت البيانات المالية التي أعلنها مصرف الشرق الأوسط عن نتائج أعماله للمدة من (2004- 2014) عن تحقيق تطور واضح في رصيد موجوداته، إذ وصلت قيمة الموجودات الإجمالية لهذا المصرف نحو (557) مليون دولار وبهذا احتل المركز الثالث في إحصائية لأبرز المؤشرات المالية للمصارف الأهلية العراقية العشرة الأولى من العام 2011، واستمر النمو في بند الموجودات وبلغ (818969) مليون دينار في العام 2012 وهو أكبر رصيد يبلغه المصرف خلال المدة أعلاه فضلاً عن نمو متواضع في صافي الأرباح للمدة نفسها، الأمر الذي ترتب عليه نمو مؤشر العائد على متوسط مجموع الموجودات، مما تخطى هذا المؤشر في بعض السنوات المقاييس والمعايير المعتمدة بموجب نظام التقييم CAMEL كما في السنتين (2005، 2007)، وسجل مؤشر (ROAA) معدل ناهز (6.2%) في العام 2005 والذي يُظهر أعلى مستوى من الاستثمار في موجودات المصرف وبالمقابل يؤشر كفاءة المصرف في الاستخدام الجيد لأصوله.

جدول (10) نسب ربحية مصرف الشرق الأوسط حسب نظام التقييم المصرفي CAMEL للمدة (2004- 2014) (نسبة مئوية)

المؤشر السنوات	معدل العائد على الموجودات (ROA)	معدل العائد على متوسط مجموع الموجودات (ROAA)	معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE)	نسبة الفعالية
2004	2.8	-	37.1	41.6
2005	3.3	6.19	38.1	34
2006	1.7	1.66	14.4	69.5
2007	3.5	4.09	28.6	48.2
2008	2.4	2.86	21.8	64.8
2009	2.1	2.08	15.5	67.8
2010	1.5	1.52	10.3	70
2011	2.8	2.96	13.4	53.8
2012	3	3.26	13	49
2013	2.7	2.62	10.3	56.1
2014	0.53	0.49	1.2	86.7

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (4).

وعند إجراء تقييم لجودة إيرادات المصرف من خلال مقارنة نسب مؤشر (ROAA) الموضحة في الجدول (10) مع النسب المنصوص عليها في نظام CAMEL وأيضاً نسب المؤشر المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي، نستنتج أن المصرف يصنف ضمن المستوى الأول في مجال تقييم الربحية وخلال السنوات الممتدة من (2005 - 2013)، نتيجة نمو مؤشر (ROAA) وبلوغه معدلات تجاوزت نسبة (1%)، وتعد سنة 2014 هي السنة التي شهدت تحقيق المصرف أدنى مستوى من الأرباح الصافية خلال



المدة المشار إليها والذي أثر في جعل ترتيب المصرف في المستوى الرابع من مستويات تصنيف الربحية، وبلغ مؤشر (ROAA) نسبة (0.49%) التي تعد ضمن حدود ذلك المستوى.

3- تقييم وتصنيف ربحية مصرف الخليج التجاري:-

تشير نسب معدل العائد على الموجودات الواردة في الجدول (11) التي تتراوح بين نسبة (7.3%) كأعلى عائد يحققه المصرف من استثمار موجوداته في العام 2012، وبين معدل (2.3%) الذي يمثل أدنى مستوى من توظيف الموجودات لدى المصرف في العام 2010، وعند تقييم ربحية مصرف الخليج التجاري وفقاً لهذا المؤشر، فإن السنوات (2005، 2007، 2006، 2008، 2013، 2012، 2011، 2009، 2014) تصنف فيها ربحية المصرف ضمن المستوى الأول نظراً لبلوغ قيمة المؤشر أكبر من (2.5%)، أما السنتان (2004، 2010) فيحتل المصرف فيها المستوى الثاني في مجال تقييم ربحيته، وفيما يتعلق بتقييم جودة الإيرادات التي حققها المصرف خلال المدة (2004-2014) وباعتماد مؤشر (ROAA) يتضح أن المصرف يقع في المستوى الأول للمدة المشار إليها، نتيجة تحقيق مؤشر (ROAA) نسباً تتجاوز (1%)، كما يتضح من نسبة الفعالية لهذا المصرف ارتفاع في حصيلة مصروفات النشاط الجاري وبلوغها نسبة (71%) في العام 2004 مما يشكل أثراً سلبياً على مجمل الإيرادات المتحققة للمصرف لأن هذا النوع من المصروفات يعد من عوامل الضغط على الأرباح الصافية.

جدول (11) نسب ربحية مصرف الخليج التجاري حسب نظام التقييم المصرفي CAMEL للمدة (2004-2014) (نسبة مئوية)

المؤشر السنوات	معدل العائد على الموجودات (ROA)	معدل العائد على متوسط مجموع الموجودات (ROAA)	معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE)	نسبة الفعالية
2004	2.4	-	7.8	71
2005	2.8	4.28	10.7	55.5
2006	3	3.83	10.10	53
2007	3.4	4.26	16.8	58.8
2008	6.3	7.91	36.8	44.6
2009	3.1	3.2	13.5	61
2010	2.3	2.33	9.7	69.1
2011	3.3	3.72	9.8	53.7
2012	7.3	7.92	20.7	36.3
2013	6.1	7.87	15.6	34.9
2014	4.4	4.52	10.45	46.2

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (5).

ثالثاً: تقييم وتصنيف اتجاهات ونسب السيولة للمصارف الخاصة:-

تعد نسبة السيولة من المؤشرات المهمة التي يلجأ إليها المحلل المالي في تقييم وضع السيولة لدى المصرف التجاري، وتتحدد هذه النسبة على أساس قسمة الأصول السائلة (عناصر البسط) المتمثلة بحصيلة النقدية للمصرف والأرصدة النقدية لدى البنك المركزي والمستحق على المصارف على الخصوم السائلة (عناصر المقام) التي تشمل على الودائع باختلاف أنواعها، وتشير نسبة السيولة إلى مدى اعتماد



المصرف على الموجودات السائلة المتوفرة لديه في تغطية الودائع، ومن الناحية المنطقية كلما زادت هذه النسبة عن معيار المقارنة والذي جرى تحديده من قبل البنك المركزي العراقي بنسبة (30%) يؤشر تحسناً في مركز السيولة لدى المصرف والعكس صحيح، ويتم استخدام المعادلة أدناه في حساب هذه النسبة:- (43)

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{المطلوبات السائلة}}$$

1- مصرف بغداد:-

تشير نسب السيولة التي يمثلها الجدول (12) إلى سلامة وضع السيولة لدى مصرف بغداد، إذ يتمتع بدرجة عالية من السيولة تجاوزت الحد الأدنى لمتطلبات السيولة البالغة (30%)، كما أن مستوى الالتزامات غير الأساسية جيدة وباستعراض نسبة السيولة يتضح أن المصرف احتفظ بأرصدة نقدية كافية لتغطية الالتزامات المترتبة عليه التي تصل إلى ضعف النسبة المثالية أعلاه، والمسجلة في العام 2012 والبالغة (77.6%) وتشكل أعلى مستوى من السيولة يصل إليها المصرف خلال مدة الدراسة، بينما سجل المصرف أدنى نسبة سيولة في العام 2004 البالغة نحو (33.4%)، وعلى الرغم من انخفاض هذه النسبة من حيث المقارنة مع النسب المتحققة في السنوات الأخرى إلا إنها مازالت تتعدى النسبة المعتمدة، كما استطاع المصرف أن يحقق وسطاً حسابياً خلال المدة أعلاه والبالغ نحو (65.1%)، وبناءً على ذلك يمكن تصنيف سيولة المصرف في المستوى الأول.

وعند تقييم نتائج مؤشر إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع يلاحظ من الجدول (12) أن هذه النسبة كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض إذ بلغت نحو (29%) في العام 2004 كأعلى نسبة يصل إليها المصرف في توظيف أموال الودائع في النواحي الاستثمارية المربحة، ثم أخذت بالانخفاض لتسجل أدنى نسبة يصل إليها المصرف في العام 2008 التي بلغت نحو (11.3%) بسبب تحفظ المصرف في منح الائتمان النقدي من أجل تدعيم مركز السيولة لديه، وبذلك اتبع المصرف سياسة من شأنها أحداث التوازن بين الاستثمارات وتخطيط السيولة، وعلى ضوء نتائج نسب المؤشر خلال المدة من (2004 - 2014) فإن تصنيف سيولة المصرف تحتل الترتيب الأول من المستويات الخمسة نظراً لكون نسب المؤشر أقل من معدل (60%).

إن مؤشر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول يعد من المؤشرات التحليلية المهمة في تصنيف وتقييم سيولة المصرف، ويقصد بهذا المؤشر قدرة المصرف على الاحتفاظ بالموجودات السائلة القادرة على تغطية التزامات السيولة المفاجئة، ويتم قياس هذا المؤشر من خلال المعادلة الآتية:-

$$\text{نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ويظهر من نسب المؤشر الواردة في الجدول (12) أن المصرف يمتلك موجودات سائلة كافية لسد احتياجات الجزء الأكبر من السيولة اللازمة، وسجل المصرف أعلى مستوى لهذا المؤشر في السنتين (2009، 2010) التي بلغت نحو (59.5%)، كما شهد المصرف ضمن إطار مقارنة نسب المؤشر



انخفاض حصيلة الموجودات السائلة لدى المصرف في العام 2004 التي بلغت نسبتها إلى إجمالي الموجودات نحو (26.4%) وتمثل بالمقابل ضعفاً في إمكانية المصرف على مقابلة التزامات السيولة السريعة .

جدول (12) نسب سيولة مصرف بغداد حسب نظام CAMEL للمدة (2004 - 2014)

المؤشر السنوات	نسبة السيولة (%)	نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (%)	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (%)
2004	33.4	29	26.4
2005	66.3	25.6	51.3
2006	77.4	18	56.6
2007	63	20.6	44.2
2008	50.65	11.3	37.7
2009	72.2	11.7	59.5
2010	71.1	22.5	59.5
2011	65.4	20.8	52.3
2012	77.6	13.1	62.5
2013	72.8	15	57.5
2014	66.5	15.2	54.3

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (3).

2- مصرف الشرق الأوسط:-

تؤشر نسبة السيولة الواردة في الجدول (13) نمواً واضحاً خلال المدة من (2004 - 2014) باستثناء سنة 2005 التي انخفضت فيها نسبة السيولة البالغة (37.8%) بسبب تراجع الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها المصرف، وخلال المدة المشار إليها سجلت نسبة السيولة ارتفاعات مضطرة خاصة للمدة من (2010 - 2014)، والزيادة خلال هذه المدة تبين الآثار الإيجابية لقرار البنك المركزي برفع الحد الأدنى لرؤوس أموال المصارف الخاصة المدفوعة، وتراوحت حدود هذا المؤشر بين معدل (97.7%) كأعلى نسبة سيولة يصل إليها المصرف في العام 2014، وبين معدل (37.8%) كأدنى نسبة سيولة لدى المصرف والمسجلة في العام 2005.

ويبين الاتجاه العام لهذا المؤشر أن مصرف الشرق الأوسط يتمتع بدرجة عالية من السيولة وتتخطى النسبة المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة (30%)، وبذلك يصبح تصنيف المصرف في إطار تقييم السيولة في المستوى الأول للمدة من (2004 - 2014).

من خلال الجدول (13) فإن مسار مؤشر إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع يكشف عن حقيقة الوضع المالي للمصرف بتقسيم مدة الدراسة إلى مدتين الأولى تمتد من (2004 - 2009) وهي مدة انخفاض وتذبذب المؤشر ويظهر في الوقت نفسه ارتفاع السيولة لدى المصرف، بينما تشهد المدة الثانية الممتدة من (2010 - 2014) نمواً واضحاً في المؤشر مقابل تراجع في وضع سيولة المصرف، وعند إجراء مقارنة بين نسب المؤشر المسجلة للفترة من (2004 - 2014) مع النسب المعتمدة من قبل البنك المركزي، نجد أن المصرف يصنف ضمن المستوى الأول في مجال تقييم السيولة نظراً لكون جميع النسب المسجلة لهذا المؤشر أقل من نسبة (60%).



جدول (13) نسب سيولة مصرف الشرق الأوسط حسب نظام CAMEL للمدة (2004-2014)

المؤشر السنوات	نسبة السيولة (%)	نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (%)	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (%)
2004	54.8	25	42
2005	37.8	9.1	32.7
2006	58	8.36	46.3
2007	52.3	5.1	43
2008	50.4	3.6	38.2
2009	78.6	14.1	64
2010	74.2	30.7	59.3
2011	73.2	37.4	56.2
2012	75.3	32.05	56.6
2013	76.5	37.5	54.5
2014	97.7	52.5	51.2

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (4).

يتضح أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول المبينة في الجدول (13) تتجه نحو التزايد خلال الفترة من (2009-2014)، وبلغها نسبة تتجاوز (50%) من إجمالي أصول المصرف ويؤشر ذلك تركيز المصرف على تقوية جانب السيولة لديه لمواجهة حالات الطوارئ، وتراوحت حدود المؤشر بين نسبة (64%) كأعلى مستوى من الأصول السائلة التي يحتفظ بها المصرف لمقابلة الطلب غير المتوقع على السيولة، وبين معدل (32.7%) كأدنى نسبة من الأصول السائلة لدى المصرف وبشكل عام فإن المصرف يحتاط بأصول سائلة متنوعة لمواجهة حالات السحب المفاجئة التي تجعله في الترتيب الأول عند تقييم مركز السيولة حسب معيار CAMEL.

3- مصرف الخليج التجاري:-

يظهر من النسب المعروضة في الجدول (14) أن مركز السيولة لدى مصرف الخليج التجاري، قد شهد تطوراً واضحاً خلال السنوات الممتدة من (2004-2014)، إذ تتراوح نسب السيولة بين (31%) كأدنى نسبة يصل إليها المصرفي في العام 2009، ومعدل (104.4%) كأعلى مستوى من السيولة يصل إليه المصرف في العام 2005، مما يؤشر أن سياسة المصرف تتجه نحو تدعيم مركز السيولة لديه في مواجهة الطلب غير المتوقع من قبل المودعين، وفي مجال تقييم وتصنيف سيولة المصرف التي تجاوزت النسبة المعتمدة من قبل البنك المركزي بإضعاف والبالغة (30%)، فإن الاتجاه العام لسيولة المصرف في المستوى الأول حسب نظام CAMEL، وعند تحليل مؤشر نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع الذي يظهر العلاقة العكسية بين قيمة المؤشر ومركز السيولة، يتضح هناك تذبذب في نسب المؤشر إذ بلغت أعلى نسبة في العام 2012 والبالغة (64.2%) والتي تبين انخفاض وضع السيولة لدى المصرف، في حين أدنى نسبة بلغت (10.75%) في العام 2008 والتي تؤشر قوة مركز السيولة للسنة نفسها، وفي إطار تقييم سيولة المصرف وفقاً لهذا المؤشر فإن جميع السنوات من (2004-2014) باستثناء العام 2012 يصنف فيها المصرف ضمن المستوى الأول، بينما السنة 2012 تصنف سيولة المصرف في المستوى الثاني، أما مؤشر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول أيضاً شهد هذا المؤشر تذبذباً خلال



المدة المشار إليها أعلاه، وتراوحت حدود المؤشر بين (22.4% - 47.2%) مما يؤثر أن سياسة المصرف نحو تقوية مركز السيولة تضع تقييم وتصنيف سيولة المصرف في الترتيب الأول.

جدول (14) نسب سيولة مصرف الخليج التجاري حسب نظام CAMEL

للمدة (2004 - 2014) (نسبة مئوية)

المؤشر السنوات	نسبة السيولة	نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول
2004	49.4	30	29.5
2005	104.4	41.1	43
2006	58	26.3	38.2
2007	47.5	13.4	35.5
2008	41.8	10.75	29
2009	31	17	22.4
2010	40	18.5	28
2011	44.6	31	27.3
2012	61.4	64.2	37.7
2013	88.4	58	47.2
2014	80.2	54	44.7

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (5).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً :- الاستنتاجات :-

1- يعد نظام CAMEL احد معايير الإنذار المبكر التي تستعمل في تقييم الأداء المالي للمصارف ، والكشف عن أوجه الخلل والضعف في مراكزها المالية ، ويقوم هذا النظام على الفحص الميداني وهو احد أساليب الرقابة الوقائية التي تقوم بها السلطات النقدية ، ويوجد هناك ترابط بين متغيرات الدراسة ونظام CAMEL تتمثل في أن (كفاية رأس المال والربحية والسيولة) مكونات مهمة في هذا النظام ، كما تعد نتائج تقييم وتصنيف المصارف مقبولة وتعتمدها البنوك المركزية في توصيف عناصر الضعف والقوة لهذه المصارف .

2- تم تطبيق نظام CAMEL من قبل قسم الرقابة الميدانية في البنك المركزي العراقي ، وبشكل يقتصر على المصارف الخاصة دون إخضاع المصارف الحكومية لهذا النوع من التقييم والتصنيف ، كما اختصرت عملية التقييم بموجب هذا النظام على السنوات الممتدة من (2007 - 2010) دون شمول السنوات اللاحقة لهذه المدة .

3- أظهرت نتائج تقييم وتصنيف ملاءة رأس المال للمصارف العينة بموجب نظام CAMEL ، وجود ضعف في بنية القاعدة الرأسمالية للمصارف الحكومية عينة البحث نتيجة عدم وجود تطور في رأس المال المدفوع وتدني في نسب كفاية رأس المال ، في حين شهدت المصارف الخاصة تطوراً واضحاً في رؤوس أموالها المدفوعة التي تجاوزت مبلغ (250) مليار دينار عراقي فضلاً عن تحقيق معدلات مرتفعة لكفاية رأس المال .



4- أظهرت نتائج تقييم وتصنيف ربحية مصارف العينة أن المصارف الحكومية حققت أرباح متواضعة لا تتناسب مع حجم الأموال المودعة لديها والأرصدة النقدية المتوفرة في خزائنها ، علما أن مصرف الرافدين حقق خسارة في نتيجة النشاط لبعض السنوات ، بينما تبين نتائج التقييم أن المصارف الخاصة حققت أرباح جعلتها تصنف وفق المؤشرات المعتمدة ضمن المستوى الأول رغم سياسة التحفظ الائتماني التي تتبعها هذه المصارف .

5- تبين نتائج تقييم اتجاهات السيولة لدى مصارف العينة وجود تحسن في مراكز السيولة لكل من المصارف الحكومية والخاصة وبلغت مستويات من السيولة تجاوزت النسبة المعيارية المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة نسبة (30%) .

ثانياً : التوصيات :

بناءً على الاستنتاجات التي توصل إليها البحث يمكن تحديد عدد من التوصيات في الجوانب النظرية والعملية للبحث واهم هذه التوصيات ما يأتي :-

1- من الضروري قيام البنك المركزي بإخضاع المصارف الحكومية سواء كانت التجارية أم المتخصصة التي ما زالت تمارس أعمال الصيرفة الشاملة إلى نظام التقييم والتصنيف الأمريكي CAMEL ، فضلاً عن الاستمرار في تقييم وتصنيف المصارف الخاصة لمدة ما بعد عام 2010 .

2- ضرورة قيام البنك المركزي بتطوير المؤشرات الخاصة بنظام التقييم CAMEL وجعلها أكثر ملائمة لواقع المصارف الخاصة والحكومية ، فضلاً عن إعداد دليل خاص لقياس حجم المخاطر التي تتعرض لها المصارف وبأنواعها المختلفة .

3- ينبغي على البنك المركزي العراقي الذي يمثل أعلى سلطة رقابية في البلد أن يتخذ إجراءات من شأنها أن تلزم المصارف الحكومية (الرافدين والرشد) بتطبيق الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال المحدد بموجب قانون المصارف ونسبة (12%) .

4- ينبغي على البنك المركزي العراقي تطبيق الإجراءات الخاصة بتدعيم المراكز المالية للمصارف الحكومية ، وذلك برفع سقف رؤوس أموالها المدفوعة إلى (250) مليار دينار عراقي كما هو الحال لدى المصارف الخاصة .

5- ينبغي على البنك المركزي العراقي إتباع سياسات جديدة في السيطرة على مناسيب السيولة المصرفية ، وتخليص المصارف الخاصة من سياسات التحفظ الائتماني وكذلك السيولة الفائضة التي أثرت في انخفاض مستوى العائد في هذه المصارف ، وتحفيزها على منح الائتمان والدخول في استثمارات مربحة .



المصادر والهوامش

- (1) د. مصيطفى عبد اللطيف ، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع ، مجلة الباحث ، العدد (6)، 2008 ، ص120 .
- (2) عبد المنعم احمد عبد الوهاب ، دور اختبارات الضغط في تحقيق الاستقرار المالي ، مجلة المصرفي ، الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء ، بنك السودان المركزي ، العدد (75) ، 2015 ، ص52 .
- (3) د. مصيطفى عبد اللطيف ، مصدر سابق ، ص120 .
- (4) د. موفق عباس باقر شكاره، تقويم أداء المصارف بموجب معايير CAMELS، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، العدد (18)، الفصل الأول، 2012، ص143.
- (5) د. عمر علي كامل الدوري، تقييم الأداء المصرفي الإطار المفاهيمي والتطبيقي، الطبعة الأولى، دار الدكتور للعلوم، بغداد، 2013، ص104.
- (6) شوقي بورقية، طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2009 ، ص3.
- (7) مالك الرشيد احمد، مقارنة بين معياري CAMELS و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية الميزات وعيوب التطبيق، مجلة المصرفي، الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، العدد (35)، 2005، ص5.
- (8) د. عمر علي كامل الدوري، مصدر سابق، ص106.
- (9) مالك الرشيد احمد، مصدر سابق، ص3.
- (10) غازي مامندي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، مطبعة حجي هاشم، اربيل، 2012، ص326.
- (11) سرى رفيق عبد الرزاق الفريشي، اثر تبني نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS في الرقابة على السياسة الائتمانية المصرفية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2013، ص41-42.
- (12) شوقي بورقية، مصدر سابق، ص4.
- (13) W. Huang. Institutional Banking for Emerging Market , John Wiley & Sons , USA ,2007 , P. 113.
- (14) سجي فتحي محمد الطائي، ليلي عبد الكريم محمد، التنبؤ بالأزمات المصرفية باستخدام معيار الـ CAMELS دراسة تطبيقية على مجموعة من المصارف التجارية الأردنية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العدد (27)، المجلد (9)، 2013، ص169.
- (15) د. صلاح الدين محمد أمين الإمام، استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف العراقية الخاصة بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة المنصور، كلية المنصور الجامعة، العدد (13)، 2010، ص18.



- (16) د. عباس فاضل رحيم، أهمية نظام CAMELS في تقييم المصارف في العراق دراسة حالة على المصرف الوطني الإسلامي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (39)، 2014، ص32.
- (17) د. عبد الرضا شفيق البصري، صبا عبد الهادي عبد الرضا، مصفوفة CAMELS في تقويم أداء المصارف، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، العدد (14)، الفصل الأول، 2009، ص82.
- (18) S. Gurusamy , Financial Services and System , Second Edition , Mc Graw-Hill, New Delhi , 2009, P. 16.
- (19) مخلف سليمان، نظام التقييم المصرفي CAMELS، مجلة المحاسب العربي، العدد (11)، 2012، ص7.
- (20) يوسف بوخلال، اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد (10)، 2012، ص208.
- (21) Dean Croushore ,Money and Banking , Houghton Mifflin Company , U.S.A, 2007, P.262.
- (22) د. عباس فاضل رحيم، مصدر سابق، ص40.
- (23) مصطفى احمد حمد منصور، اثر جودة الضمانات في أساليب إدارة التعثر المصرفي دراسة تطبيقية على الجهاز المصرفي السوداني، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد (1)، 2012، ص69.
- (24) د. إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، الطبعة الثانية، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، الامارات، 2010، ص25.
- (25) Liod B. Thomas , Money , Banking and Financial Market , South- Western , U.S.A, 2006, P.235.
- (26) International Bank for Reconstruction , Analyzing Banking Risk , Third Edition , World Bank , Washington , 2009 ,P. 371.
- (27) د. احمد طلفاح، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص9.
- (28) Justin Paul , Management of Banking and Financial Services , Second Edition , Dorling Kindersley , India , 2010, P. 64.
- (29) د. إبراهيم الكراسنة، مصدر سابق، ص27.
- (30) د. حافظ كامل الغندور، محاور التحديث الفعال في المصارف العربية (فكر ما بعد الحداثة)، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2003، ص185.



- (31) د. خالد أمين عبد الله، نظام تصنيف البنوك المركزية للبنوك الخاضعة لرقابتها المحلية والأجنبية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، العدد (3) و(4)، المجلد (19)، 2011، ص 43.
- (32) سجي فتحي محمد الطائي، ليلي عبد الكريم محمد، مصدر سابق، ص 171.
- (33) وليد عيدي عبد النبي، دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في تطوير نشاط الاقتصاد العراقي، بحث مقدم إلى المؤتمر المصرفي العراقي في بيروت للفترة (14-17/9/2015)، ص 10.
- (34) د. صلاح الدين محمد أمين الإمام، مصدر سابق، ص 24.
- (35) د. صلاح الدين محمد أمين الإمام، د. صادق راشد الشمري، تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية نظام CRAFTF نموذجاً، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (90)، السنة الرابعة والثلاثون، 2011، ص 361.
- (36) البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2010، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2010، ص 33.
- (37) اتحاد المصارف العربية، العراق اقتصاد للمستقبل: القطاع المصرفي تطور وتوسع، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد (376)، 2012، ص 11.
- (38) البنك المركزي العراقي، دليل تصنيف المصارف العراقية على وفق معايير (CAMEL)، 2007، ص 3.
- (39) علي عبد الرضا حمودي العميد، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات دراسة تطبيقية حالة العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2008، ص 19.
- (40) د. احمد طلفاح، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص 38.
- (41) البنك المركزي العراقي، دليل تصنيف المصارف الخاصة، 2007، ص 4.
- (42) علي عبد الواحد لعيبي، تقييم أداء المؤسسة المصرفية باستخدام مدخل القياس الكمي والنوعي، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، مقدمة إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2013، ص 135.
- (43) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2011، ص 45.